# جهاز الطمس التابع للقيادة العامة

## ممارسات جهاز فرض القانون الإسرائيلي بما يتعلّق بخرق القانون الدولي وجرائم الحرب في غزة

יש דין
بيش دين
YESH DIN
Volunteers for human rights
أيار 2024

# جهاز الطمس التابع للقيادة العامة

## ممارسات جهاز فرض القانون الإسرائيلي بما يتعلّق بخرق القانون الدولي وجرائم الحرب في غزة

ييش دين، تقرير
أيار 2024

**بحث وكتابة:** دان أُوين

**تحرير ومساعدة بالكتابة:** يونتان كانونيتش

**استشارة قانونية:** المحامي ميخائيل سفارد

**الترجمة للعربية:** ديمة دراوشة

**تصميم جرافيكي:** ستوديو يهودا دري

**رسم بياني:** dropouts.me

**متطوّعو ومتطوّعات "ييش دين":** د. يهوديت ألْكَنيه، مايا بييلي، أسنات بن شاحر، حانه براج، المحامية د. أسنات برتور، حانه غوتليف، روني چلبواع، تامي چروس، ديناهِخْط، يورَم زئيفي، راحيلا حيوت، ساره طوليدانو، دنيئيل كوهن، بنتسي لؤور، جودي لوتس، أرييه ميچل، ساره مارليس، إدي ساعر، داليا عَميت، نيڤا عنبار، ناڤا پولك، أمير باينسكي، طاليا پيكر بريو، روتي كيدار، عدناه كلدور، د. يوئيل كلمس، عيديت شلزينچر، أيلانا مكي شپيرا، د. تسڤياه شپيرا.

**طاقم ييش دين المهني:** يوديت أڤيدور، دان أُوين، دانيا كوهين، يئير فولدش، ياهاف أيرز، المحامية ميخال زيف، المحامي شلومو زخاريا، ريما حواش، المحامي ميخائل سفارد، فراس علمي، شهد فاهوم، المحامي ليئور تسور، منير قادوس، المحامية غيد قاسم، تماري كدمن، المحامية فادية قواسمي، لبيي كومش، يونتان كانونيتش، زيف شتال.

**حظيت نشاطات "ييش دين" في عام 2024 بدعم كل من:**

Asamblea de Cooperación Por la Paz, Catholic Agency for Overseas Development, Consulate General of France, ECHO via NRC, European Union, FCDO via NRC, Foundation for Middle East Peace, German Federal Foreign Office via NRC, Irish Aid, Misereor, Netherlands via UNDP, New Israel Fund, Rockefeller Brothers Foundation, Royal Norwegian Embassy, Spanish Agency for International Development Cooperation (AECID), Sweden Human Rights Programme via NDC, Switzerland FDFA, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, United Nations Development Program.

---

الغلاف: الدمار في مخيم الشاطئ بعد هجوم إسرائيلي، 29.10.2023. تصوير: محمد زعنون، أكتيفستيلس

"ييش دين" هي مؤسّسة تعتمد غالبية مصادر تمويلها على مصادر مؤسّساتيّة من دول أجنبيّة. قائمة المتبرّعين لنا ترد بالتفصيل في موقع مسجّل الجمعيّات وفي موقعنا على الإنترنت. "ييش دين" تفخر بأنّها ممولة من دول تؤمن مثلنا بأنّ الاحتلال ليس شأنًا إسرائيليًا داخليًا، وتُسهم في تعزيز مكانة حقوق الإنسان.

المدخل 5

منطقة تدمير 7

أجهزة فرض القانون الإسرائيلي وجهاز القيادة العامة 13

التحقيق بشبهات بخرق القانون الدولي خلال العدوان الحالي على غزة 16

فشل معروف مسبقًا 17

عقد من عمل الجهاز- والنتائج تتكلم بنفسها 20

الحرب على غزة 2014 20

مسيرات العودة 24

"معركة سيف القدس" 27

تلخيص 30

ملحق: تفصيل المعطيات 34

# المدخل

في السابع من تشرين أول (أكتوبر) 2023، قادت حركة حماس هجمة فجائية فتّاكة سمّيت "طوفان الأقصى" على بلدات إسرائيلية وقواعد عسكرية. خلال الهجمة قُتل حوالي 1200 إسرائيلي وأشخاص أصحاب جنسيات أجنبية (الأغلب أصحاب جنسية) وخُطف أكثر من 200 شخص الى قطاع غزة وجُرح الآلاف.[1] في ذات اليوم، أعلنت دولة إسرائيل عن بداية الحرب التي لقّبتها بحرب "السيوف الحديدية" والذي كان هدفها الرسمي "إنهاء القدرات العسكرية وسلطة حماس في قطاع غزة"[2]

شمل الهجوم الإسرائيلي اجتياحاً أرضياً للقوات العسكرية الى داخل قطاع غزة وتقسيمه، مما زاد من درجة الأذى التي تسببت بالأذى للأبرياء وبالضرر للبنى التحتية المدنية، وألحقت بالدمار والقتل غير المسبوق مقارنة بهجمات عسكرية سابقة. منذ أكتوبر، قامت قوات الأمن الإسرائيلية بإنزال آلاف الأطنان من القنابل على قطاع غزة والتي مساحتها فقط 365 كم مربع والتي تعتبر من أكثر الأماكن المكتظة سكانياً في العالم. حتى الآن، قُتل عشرات الآلاف من المدنيين ونزح أكثر من مليون ونصف شخص من بيتهم بينما يتفشى الجوع بينهم.

يتميّز القتال الإسرائيلي في قطاع غزة بالقصف واسع النطاق، بالتدمير الشامل للبنى التحتية المدنية وحتى التجويع. أدى هذا للنقد اللاذع ضد إسرائيل والإدعاء بأن قوات الأمن الإسرائيلي تخالف القانون الإنساني الدولي (قوانين القتال). هنالك دعوى الآن في محكمة العدل الدولية في لاهاي والتي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل وتدعي بها أن إسرائيل تخالف اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية. في إطار الإجراء الجاري في المحكمة الجنائية الدولية، قدّم المدعي العام للمحكمة الطلبات للموافقة على أوامر اعتقال ضد الشخصيات المهمّة الإسرائيلية بعد ان توصل للاستنتاج أنه هنالك أساس للإدعاء أنه تم خرق للقانون الدولي في إطار حرب إسرائيل على غزة. يرفض الموقف الرسمي الإسرائيلي هذه الإدعاءات جميعًا، وتدّعي أيضاً أنه ليست للمحكمة أي سلطة للتحقيق بما أن جهات فرض القانون في إسرائيل تفحص بشكل تام الشبهات بخرق القانون الدولي.

يفحص هذا التقرير إن كان جهاز فرض القانون الإسرائيلي قادر على فحص الشبهات بخرق قوانين القتال التي جرت خلال الحرب في غزة وإن كانت معنية بالقيام بذلك. حسب القانون الدولي، على إسرائيل الواجب بالتحقيق بنشاطات ممثليها التي تصدر منها الشبهات بخرق قوانين القتال الدولي. هذا يشمل البدء بالتحقيق الجنائي في حالة تواجد شبهات بتنفيذ جرائم الحرب، ومحاكمة الجنود والضباط في حالة وجود أدلّة تُشير الى خرقهم لقوانين القتال. يعتبر عدم القيام بهذا الواجب خرقاً لقوانين القتال.

1 يركّز هذا التقرير على جهاز فرض القانون الإسرائيلي وتعامله مع خرق القانون الدولي بيد الجهات الإسرائيلية. لذلك لا يركّز هذا التقرير على جرائم الحرب واختراقات القانون الدولي التي قامت بها حركة حماس وآخرين في 7 أكتوبر ومن بعده. لقراءة المزيد: روني ليندر، روتم شتوركمان: الصورة الكاملة لليوم الأكثر فتاكا في تاريخ إسرائيل. 5.4.2024 **The Marker**. (بالعبرية). OCHA, **Hostilities in the Gaza Strip and Israel - reported impact | Day 217**, (May 2024). (بالإنجليزية)

2 موقع كنيست إسرائيل (الزيارة الأخيرة للموقع في 8.4.2024) (بالعبرية)

أعلن الجيش في أيار 2024 عن فتح عشرات ملفات التحقيق بشأن أحداث يشتبه بها بقيام جنود بتنفيذ المخالفات خلال القتال. بالإضافة، أفاد الجيش أنه تم تمرير المئات من الأحداث الأخرى التي حصلت أثناء الحرب لفحص "جهاز القيادة العامة لفحص الأحداث الاستثنائية". أقيم هذا الجهاز عام 2014 وهو يستخدم بشكل دائم للقيام بفحص أولي سريع للشكاوى والشبهات بخرق قوانين القتال في النشاطات الخارجة عن نشاطات الجيش العادية وللمساعدة بقرار النيابة بالبدء بالتحقيق الجنائي أم لا.

ظاهرياً لا يمكن أن نتوقع كيف ستتصرف أجهزة فرض القانون الاسرائيلية أمام هذا العدد الكبير من الشبهات الجدّية هذه. مع ذلك، وعلى ضوء النتائج المسبقة لعمل جهاز فرض القانون والتي سنظهرها في هذا التقرير، هنالك شك كبير بقدرة أو رغبة دولة إسرائيل بالقيام بتحقيق جدّي وفعّال بشأن الشبهات الجدّية بخرق قوانين القتال خلال الحرب على غزة. يظهر من تجارب سابقة بأن جهاز فرض القانون الاسرائيلي يخفق المرة وراء الأخرى بعمله، وذلك من خلال امتناعه عن التحقيق مع أصحاب القرار ذوي الرتب العالية، وكذلك عدد التحقيقات ضد الجنود أصحاب الرتب المنخفضة هو أيضاً قليل. التحقيقات التي تم فتحها تتميّز بالمماطلة وبنسبة قليلة جداً بالمحاكمة، ويظهر على أنها تستخدم بالأساس كجدار للحماية من النقد الخارجي.

يظهر من تحليل المعلومات في هذا التقرير أن إسرائيل لن تقوم بتحقيق ملائم بالشبهات بخرق القانون الدولي خلال حربها على غزة. فقط تحقيق خارجي، مستقل وغير متعلّق، والذي يشمل صانعي سياسة القتال الإسرائيلية على جميع أبعادها، الشبهات بإطلاق القذائف بدون أي فحص، والسيطرة على إدخال المساعدات الإنسانية الى غزة كوسيلة قتال، يمكنه أن يكون لائق بمتطلبات القانون الدولي.

# منطقة تدمير

حتى أيار 2024 لم تنتهي الحرب بعد وأصبحت تعتبر أكثر الحروب دمارًا في القرن الحالي.[3] درجة قتل المدنيين تعتبر استثنائية مقارنة بحروبات أخرى حدثت في القرن ال-21،[4] وكذلك مقارنة بهجومات أخرى قامت إسرائيل بشنّها على قطاع غزة.[5] نتائج الحرب كارثية. حسب المعطيات التي قام مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (OCHA) بجمعها، حتى كتابة هذه السطور وأكثر من سبعة شهور منذ بداية الحرب، قُتل في غزة أكثر من 36،000 شخص أغلبهم مدنيين. بين الضحايا التي تم التعرّف عليهم هنالك 7،797 ولد و 4،959 امرأة. أكثر من 10،000 شخص آخر مفقودين وهنالك فرضية شائعة أن أغلبهم أموات وموجودين تحت الأنقاض.[6] حسب تقديرات منظمة "يونيسف" (صندوق الطوارئ الدولي للأطفال التابع للأمم المتحدة)، ترك الهجوم الإسرائيلي على الأقل 17،000 طفلاً يتيماً أو الذين فُصلوا عن أهلهم ولا يرافقهم شخص بالغ، ومرّ أكثر من ألف طفل بعملية بتر للأطراف.[7] تمت إصابة أو الهدم بالكامل لأكثر من 60% من البيوت بسبب القصف الإسرائيلي وهي الآن غير صالحة للسكن. أغلب سكان القطاع، 1.7 مليون مواطن نزحوا من بيوتهم ويتواجد أغلبهم في مخيمات لاجئين مؤقتة في جنوب القطاع. اضطر غالبية النازحين بالهرب مرة أخرى بعد أن بدأ الجيش الإسرائيلي بقصف رفح التي وجدوا بها ملجأً لهم. بقي بعض مئات الآلاف من المواطنين في شمال القطاع لأنه ليست لديهم القدرة على العبور للجنوب أو بسبب الخوف من التنقّل. نشر البنك العالمي والأمم المتحدة تقريراً مشتركاً قي آذار 2024 يظهر به أن أكثر من نصف مواطني قطاع غزة على وشك الجوع وأن جميع سكان غزة يعيشون بعدم أمان غذائي وبسوء التغذية.[8] خلق النقص الكبير بتوفير الغذاء، الدواء والمساعدات كارثة إنسانية واسعة المستوى والتي تتزايد كل الوقت.

منذ بداية الحرب تم أسر الآلاف من مواطني قطاع غزة، بما يشمل الذين تواجدوا في إسرائيل بشكل قانوني قبل بداية الحرب وتم أسرهم بظروف شنيعة ودون سبب واضح، دون رقابة قانونية ومن خلال قطعهم التام عن العالم الخارجي، وتوفي منهم على الأقل 36 شخص أثناء اعتقالهم في المعتقل العسكري "سديه تيمان".[9] عمليات السرقة، التنكيل بالمعتقلين وإهانة النساء أخذت بالازدياد منذ الحرب على غزة، وهذه تعتبر مخالفات تسيء بسمعة الجيش الذي حاول الجيش الحفاظ عليها في الماضي. قام جنود بنشر توثيق لأنفسهم يسرقون الممتلكات، ينكّلون بالمعتقلين الفلسطينيين ويتصورون مع ملابس داخلية نسائية لنساء فلسطينيات، وهذا

3 Imogen Piper, Evan Hill, Meg Kelly, Jarrett Ley, "Israel has waged one of this century's most destructive wars in Gaza", **The Washington Post**, 23.12.2023. (بالإنجليزية).

4 Lauren Leatherby, "Gaza Civilians, Under Israeli Barrage, Are Being Killed at Historic Pace", **The New York Times**, 25.11.2023. (بالإنجليزية)

5 يغيل ليفي، "جيش الدفاع الإسرائيلي يزيل القيود عن نفسه في غزة والمعطيات تُظهر قتل غير مسبوق"، **هآرتس**، 6.12.2023. (بالعبرية).

6 OCHA, Hostilities in the Gaza Strip and Israel - reported impact | Day 234, (May 2024).

7 UNICEF, **Stories of loss and grief: At least 17,000 children are estimated to be unaccompanied or separated from their parents in the Gaza Strip** (February 2023); Elisa Griswold, "The Children Who Lost Limbs in Gaza", **The New Yorker**, 21.3.2024.

8 World Bank, UN, Gaza Strip Interim Damage Assessment (March 2024).

9 لقراءة المزيد: هجار شيزاف، "السلطات الإسرائيلية لا تعلن لعائلات الأشخاص الذين توفوا بالمعتقلات الإسرائيلية عن وفاتهم منذ بداية الحرب"، هآرتس، 7.3.2024. (بالعبرية). هجار شيزاف، "27 شخص من غزة توفوا في المعتقلات العسكرية في إسرائيل منذ بداية الحرب"، هآرتس، 7.3.2024. (بالعبرية). هجار شيزاف، ميخائيل هاوزر طوف، "طبيب في معتقل "سديه تيمان" للوزراء والمستشارة القضائية: أصبحنا جميعنا مخالفين للقانون"، **هآرتس**، 4.4.2024. (بالعبرية). ينيف كوبوبيتش، بار بيلج، "جيش الدفاع يدير تحقيق جنائي بشأن وفاة 48 غزيين في الحرب، أغلبهم كانوا معتقلين"، **هآرتس**، 3.6.2024. (بالعبرية).

يمثّل تضعضع إضافي لتعهّد الجيش بقوانين القتال وللأخلاقيات الإسرائيلية التي تدعي بأن الجيش الإسرائيلي هو الأكثر أخلاقيًا في العالم.[10]

الكارثة التي تحصل حالياً هي نتيجة مباشرة لسياسة القوة الإسرائيلية في الحرب على غزة. مع بداية الهجوم العسكري، قطعت السلطات الإسرائيلية الماء والكهرباء عن سكان غزة وحدّت من دخول الوقود والمساعدات الإنسانية الضرورية لغزة. وجد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن إسرائيل منعت بشكل منهجي المساعدات عن المواطنين الذين بقوا في شمال قطاع غزة والذين قطع عنهم الطعام، المياه والخدمات الطبية.[11] حسب بحث أجراه موقع "سيحاه مكوميت"، وسّع صانعي القرار الإسرائيليين في الجيش والحكومة "الدمار الجانبي" بشكل كبير، أي الضرر للمدنيين الأبرياء والبنى التحتيّة. تمت إدانة عشرات آلاف الفلسطينيين من خلال أجهزة الذكاء الاصطناعي والتعريف عليهم كأهداف للقصف ووافق الجيش على استعمال قنابل وزنها طن على بيوت يتواجد بها سكان، وذلك مع علمهم أنه ستتم إصابة المدنيين الأبرياء والبنى التحتية المدنية. مُحيت مئات العائلات عن العالم بشكل تام.[12] يظهر من تحقيق أجرته صحيفة "هآريتس" أن إسرائيل قامت بالتعريف عن مناطق كاملة في قطاع غزة كـ"مناطق تدمير" وقامت الوحدات القتالية المختلفة على ما يظهر بقتل المدنيين الفلسطينيين دون أن يشكلوا خطراً على حياتهم وذلك لأنه تم التعريف عنهم مسبقاً كقابلين للقتل.[13]

أدّت سياسة القصف والحصار، المسؤول عنها صانعي القرار في الحكومة والجيش، للنقد اللاذع ولشبهات جدية بأن دولة إسرائيل تعمل خلافاً لتعليمات القانون الدولي الإنساني في حربها على غزة. مايكل فخري، المقرّر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق بالغذاء قال أن التجويع المقصود في غزة هو جريمة حرب ويعتبر "حالة إبادة جماعية".[14] يظهر من وجهة نظر قانونية تم تقديمها للحكومة البريطانية أن إسرائيل تخرق القانون الدولي الإنساني في قطاع غزة.[15] أقر تقرير لوزارة الخارجية للولايات المتحدة والذي تم نشره في مايو 2024 أن هنالك احتمال أن إسرائيل قامت بخرق قوانين القتال في غزة، كذلك من خلال أسلحة قامت الولايات المتحدة بتزويدها لها.[16]

10 أورين زيف، "الجميع يأخذ والضباط يعلمون". جنود يشهدون على عمليات السرقة في غزة"، **سيحاه مكوكيت**، 20.2.2024. (بالعبرية).

11 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدات رقم 120، (شباط 2024).

12 يوفال أفراهام، "الجيش وافق على القصف في غزة أيضاً عندما كان على علم أنه من الممكن ان تموت عائلات بأكملها"، **سيحاه مكوميت**، (بالعبرية). يوفال أفراهام، "داخل الجهاز الأوتوماتيكي للقتل المكثّف في غزة"، **سيحاه مكوميت**، 3.4.2024. (بالعبرية).

13 ينيف كوبوبيتش، "إفادات: هكذا يطلق الجنود النار على كل من يدخل "مناطق التدمير" في قطاع غزة"، **هآرتس**، 31.3.2024 (بالعبرية). أنظروا مثلًا توثيق مقتل مواطنين غير مسلّحين في خان يونس: جاكي خوري، "الجيش يفحص توثيق لأشخاص غير مسلّحين في خان يونس يقصفون من الجو"، **هآرتس**، 22.3.2024. توثيق جندي لقتل مدني غير مسلّح في شمال القطاع: ينيف كوبوبيتش، جاكي خوري، "جندي يقول أنه قتل مدني غير مسلّح اختبأ في شمال القطاع؛ الجيش: الظروف تحت الفحص"، **هآرتس**، 10.3.2024 (بالعبرية). وتوثيق لمقتل مجموعة أشخاص غير مسلّحين يحملون العلم الأبيض بالقرب من خان يونس. Lottie Kilraine, "Gaza white flag shooting: ITV News analyses how the incident unfolded frame-by-frame", **ITV**, 9.2.2024; UN Human Rights in Occupied Palestinian Territory, Unlawful killings in Gaza City – OHCHR Press Release, 29.12.2023.

14 Nina Lakhani, "Israel is deliberately starving Palestinians, UN rights expert says", **The Guardian**, 27.2.2024.

15 Toby Helm, "UK government lawyers say Israel is breaking international law, claims top Tory in leaked recording", **The Guardian**, 30.3.2024.

16 Julian Borger, "US finds Israel's use of weapons in Gaza 'inconsistent' with human rights law, but will not cut flow of arms", **The Guardian**, 11.5.2024.

في 29 كانون أول 2023، قدّمت جنوب أفريقيا شكوى ضد إسرائيل بسبب جريمة الإبادة الجماعية للمؤسسة القضائية الأساسية للأمم المتحدة وهي المحكمة الدولية في لاهاي.[17] وصلت المحكمة في 26 كانون ثاني 2024 للاستنتاج أن هنالك احتمال بخرق حقوق الغزيين حسب الاتفاقية ولذلك أعطت المحكمة سلسلة من الأوامر المؤقتة تجبر إسرائيل للعمل على منع الإبادة الجماعية، منع التحريض على الإبادة الجماعية وتزويد المساعدات الإنسانية.[18] في 24 أيار 2024، أصدرت المحكمة الدولية في لاهاي أمراً بالوقف الفوري عن القتال في رفح والذي من الممكن أن يفرض على السكان في غزة ظروف من الممكن أن تؤدي للإبادة بشكل تام أو جزئي للشعب الفلسطيني، وأمرت بفتح معبر رفح.[19]

في تشرين ثاني (نوفمبر) 2023، أعلن كريم خان، المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، أن تحقيق المحكمة بشأن "الوضع في دولة فلسطين" والذي بدأ في آذار 2021 قد توسّع بعد الهجوم على غزة وادعاءات العديد من الدول التي توجّهت للمحكمة بشأن خرق إسرائيل للقانون الدولي.[20] أعلن خان في 20 أيار 2024 أنه بعد جمع الأدلة في إطار تحقيق المحكمة، تم التوصل للاستنتاج أن هنالك أساس للإدعاء بخرق القانون الدولي في إطار حرب إسرائيل على غزة. . قدم المدعي العام للمحكمة الدولية طلبًا بإصدار أوامر اعتقال ضد رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو ووزير الأمن يوآف غلانت بسبب تنفيذ جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بما يشمل التجويع كوسيلة حرب وجريمة حرب، التدمير كجريمة ضد الإنسانية والملاحقة كجريمة ضد الإنسانية.[21]

17 **International Court of Justice**, Proceedings instituted by South Africa against the State of Israel on 29 December 2023, 29.12.2023.

18 **International Court of Justice**, Order respecting South Africa's request for provisional measures, 26.1.2024.

19 **International Court of Justice**, Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel), Request for the Modification of the Order of 28 March 2024, 24.5.2024.

20 موقع المحكمة الجنائية الدولية (الزيارة الأخيرة للموقع في 1.5.2024). (بالإنجليزية)

21 بيان المدعي العام للمحكمة الدولية الجنائية من: موقع المحكمة الدولية الجنائية. (الزيارة الأخيرة للموقع في 25.5.2024).

نازحون في طريقهم الى رفح، 9.11.2023. تصوير: محمد زعنون، أكتيفستيلس

واحدة من أهم المبادئ في قوانين القتال هو الامتناع عن الأذى المقصود للمدنيين والبنى التحتية المدنية خلال القتال، وله يخضع المستوى الأعلى المسؤول عن الموافقة على سياسة إطلاق النار العسكرية وكذلك القوى المقاتلة. على ما يظهر فان القوة التي تستخدمها إسرائيل هي سياسة مقصودة للقتل المكثّف والتي تتناقض بشكل تام مع القوانين التي تنظّم القتال. حسب مبدأ التناسبية والذي يظهر في البروتوكول الأول من اتفاقية جنيف، على القوات المقاتلة الواجب بالإمتناع عن استهداف أهداف شرعية إن كان هذا سيسبب الضرر للمدنيين والبنى التحتية المدنية بشكل يغيّب الإنجاز العسكري الذي سيصدر من الاستهداف. مبدأ آخر في قوانين القتال يجبر الجيش على استخدام الأسلحة التي ستقلّص من التسبب بالضرر للمدنيين والأغراض المدنية أيضاً عند استهداف هدف شرعي. هذا يعني أنه أيضاً إن هاجم الجيش هدفاً شرعياً، فانه مجبر بأخذ الحذر وتقليص الضرر الجانبي.[22]

يجب التذكير أن صلاحية الأجسام الدولية بفتح ملفات تحقيق ومحاكمة الضباط، الجنود أو المدنيين المشتبه بتنفيذهم لجرائم حرب مشترطة بعدم وجود إجراءات تحقيق داخلية فعّالة على مستوى الدولة والتي تتلائم مع المستويات الدولية للتحقيق والمحاكمة. تنظّم معاهدة روما السارية منذ 2002 سلطة المحكمة الجنائية الدولية بأن تحقّق بنفسها بالمسؤولية الجنائيّة للأفراد بشأن الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، والهجمات. حسب

22 البروتوكول الأول لاتفاقية جنيف (1977)، المواد 48، 51، 57.

مبدأ المقبولية، وهو مبدأ أساسي في نظام روما، فإن سلطة المحكمة الجنائية الدولية تعتبر مكمّلة لسلطة أجهزة فرض القانون المحلية بالتحقيق بشبهات بالقيام بجرائم دولية. هذا يعني أنه يسمح للمحكمة الجنائية الدولية التدخّل فقط في حالات لا تستطيع، أو لا تريد، بها سلطات فرض القانون المحلية في الدولة القيام بإجراءات تحقيق صادقة، فوريّة، مهنيّة وجديّة عند تواجد شبهات بأن أشخاص من هذه الدولة قاموا بجرائم تحت سلطة المحكمة الدولية (بما يشمل جرائم الحرب) واستنزاف العدل مع المسؤولين.[23]

حتى الآن، ترفض إسرائيل الإعتراف بسلطة المحكمة الدولية بالتحقيق بشبهات جرائم الحرب التي قام بها إسرائيليون لأن إسرائيل لا تعترف بكون "فلسطين" دولة ذات قوة قضائية للتوقيع على نظام روما وتدّعي بأن لإسرائيل أجهزة فرض قانون تنفذ مبدأ المقبولية.[24] يستخدم المتحدثين باسم إسرائيل ورجال القانون جهاز فرض القانون الإسرائيلي كوسيلة لرفض النقد تجاه إسرائيل ولرفض سلطة المحاكم الدولية. في هذا السياق، علينا الذكر أن النقد الخارجي تجاه واجب الدولة بالتحقيق واستنزاف القانون بشأن تعليمات القانون الدولي يُنظر اليها أحياناً في إسرائيل كنشاط قانوني وسياسي والذي يعتبر جزءاً من الجهاز الأكبر والأكثر عموماً ضد إسرائيل.[25] تم الكشف مؤخراً أن رئيس الموساد الإسرائيلي السابق قام بتهديد المدّعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية السابقة باتو بنسودا وحاول الضغط عليها بأن توقف التحقيق ضد إسرائيل. حسب ما نشر في "ذه غارديان"، وافقت الدرجات العليا في اسرائيل على أعمال رئيس الموساد لأنهم افترضوا أن المحكمة الجنائية الدولية تعمل ضد دولة إسرائيل.[26]

في رسالة رسمية أرسلتها إسرائيل للمدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية بعد البدء بالتحقيق بشبهات بخرق إسرائيل للقانون الدولي في قطاع غزة والضفة الغربية عام 2021، ادعي انه ليس للمحكمة الجنائية الدولية الصلاحية بالتحقيق مع إسرائيل لأن جهاز فرض القانون الإسرائيلي يحقق بنفس في الشبهات ضد قوات الأمن.[27] في أيار 2024، أعلنت المستشارة القضائية للحكومة جالي بهراف- ميارة أن طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بإصدار أمر اعتقال ضد رئيس الحكومة ووزير الأمن ليس لها أساس. حسب أقوال المستشارة القضائية فان جهات فرض القانون في إسرائيل "تفحص بشكل دقيق كل ادعاء جدي بخرق القانون بيد أي جهة إسرائيلية وتقوم بفرض القانون". حسب أقوالها فان "الجهاز القانوني في دولة إسرائيل جاهز لفحص كل ادعاء جدّي يتعلق بالسياسة وكذلك بحالات محدّدة".[28]

على الرغم مما قيل أعلاه، فإن سياسة تفعيل القوة الفضفاضة لإسرائيل والتي تقود للشبهات الجدية ضدها بخرق القانون الدولي، لن يتم فحصها على ما يبدو على يد جهاز فرض القانون العسكري. يظهر من متابعة "ييش دين" أن جهاز فرض القانون الإسرائيلي لا يتعامل مع مسؤولية صانعي السياسة في الحكومة وصانعي القرارات

23 **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية**، المادة 17 (1) (أ).

24 انظروا موقف المستشار القضائي للحكومة في: موقع وزارة الخارجية (زيارة أخيرة للموقع في 1.5.2024). (بالعبري).

25 انظروا مثلًا: حجاي روطشطين، د. رفائيل بن أري، **جهاز القيادة العامة من الرؤيا للواقع**، أجهزة المواد المهنية للجيش والأمن الدولي (2023) (فيما يلي: **جهاز قيادة الأركان لتفحص الأحداث الاستثنائية من الرؤيا للواقع**)، ص. 14. (بالعبرية).

26 Harry Davies, Revealed: Israeli spy chief 'threatened' ICC prosecutor over war crimes inquiry, **The Guardian**, 28.5.2024.

27 انظروا موقف إسرائيل ورئيس الحكومة في موقع وزارة الخارجية (زيارة أخيرة للموقع في 3.5.2024). (بالعبرية).

28 انظروا إعلان المستشارة القضائية للحكومة في: موقع الحكومة (زيارة أخيرة للموقع في 26.5.2024). (بالعبرية).

في الجيش. هذا يعني أن تجربة الماضي تعلّمنا أنه لم يتم التحقيق أو محاكمة مع من كانت له يد بتحديد سياسة القصف الإسرائيلية، سياسة إطلاق النار أو القرارات بشأن كمية المساعدات التي تدخل الى قطاع غزة. بدلاً عن ذلك، يتعامل جهاز فرض القانون العسكري (أيضاً مع حصانة تقريباً كاملة) فقط مع حالات تُسمّى "استثنائية" قام بها جنود وهكذا تعطي الحصانة من التحقيق والمحاكمة للمستوى السياسي العسكري الأعلى على الرغم من مسؤولية هذا المستوى على وضع السياسة ووضع الأوامر خلال الحرب. هكذا مثلاً، التحقيقات التي صدرت عنها لوائح اتهام في الماضي كانت ضد الرتب المنخفضة فقط وركّزت على الحالات التي يبدو أن للجيش مصلحة لتحسين سمعته والحفاظ على مظهر جهاز فرض قانون يعمل كما يجب. لم يفحص جهاز فرض القانون قانونية قصف أحياء سكنية على رؤوس سكانها أو سياسة إطلاق النار تجاه متظاهرين، لكنه حقّق في مخالفات تتعلّق بالممتلكات قام بها جنود بأنفسهم أو في حالات تم بها توثيق جنود يسيئون بسمعة الجيش.

ينبع الإمتناع عن التحقيق مع صانعي السياسة أيضاً من فشل جذري في مبنى جهاز فرض القانون. المستشارة القضائية للحكومة هي التي تعطي الاستشارة بشأن قانونية سياسة الحكومة خلال القتال، والنيابة العسكرية هي التي توافق على قانونية نشاطات الجيش. الوحدة الدولية هي قسم من النيابة العسكرية العامة وهي المسؤولة عن الاستشارة القضائية للنشاطات العسكرية التي تصدر منها أسئلة تتعلق بالقانون الدولي.[29] مثلًا، ادعى الجيش أن كل قصف إسرائيلي خلال الحرب على غزة عام 3202 الملقّبة ب "السيوف الحديدية" قد حصل على موافقة المستشارين القضائيين للتأكد أنه يتلائم مع القانون الدولي.[30] بالمقابل، المستشارة القضائية للحكومة هي أيضاً مديرة مكتب المدعي العام وهي المسؤولة عن محاكمة المشتبه بهم، والنيابة العسكرية هي الجسم الذي من المفروض أن يحقّق مع الجنود ويحاكمهم بتهم بتنفيذ جرائم حرب. هذا يعني أنه في الحالات التي يوجد بها شبهات لمخالفات جدية لقوانين القتال خلال الحرب على غزة، ستضطر النائبة العسكرية أن تقرر بين التحقيق بشأن أحداثها أو أحداث من هي مسؤولة عنهم في النيابة العسكرية إن كان بينهم وظيفة مهمة. من هنا ينتج أن أجسام الاستشارة والتحقيق هي نفس الأجسام وعندها تناقض بنيوي في المصلحة بالنسبة للتحقيق بسياسات قاموا هم أنفسهم بالموافقة عليها. هذا الأمر هو خلل أساسي في قدرة الجهاز الإسرائيلي في التحقيق مع نفسه بنزاهة.

29 موقع النيابة العسكرية (زيارة أخيرة للموقع 8.4.2024). (بالعبرية).

30 Julia Frankel, "Israel's military campaign in Gaza seen as among the most destructive in recent history, experts say", **AP**, 11.1.2024.

# أجهزة فرض القانون الإسرائيلي وجهاز القيادة العامة

على كل دولة الواجب بالبدء بالتحقيق المستقل بالشكاوى أو التقارير التي يصدر منها شبهات بقيام عوامل من الدولة باختراق القوانين القتالية الدولية (جرائم حرب).[31] واجب إسرائيل بالتحقيق بشبهات بشأن خرق قوانين القتال وجرائم الحرب هو مكمّل لمنع خرق قوانين القتال. الامتناع عن التحقيق يعتبر بحد ذاته خرقاً للقانون الدولي.

تعرض إسرائيل نفسها وكأنها تعمل حسب القانون الدولي وتتفاخر بأجهزتها لفرض القانون والتي تصفها كمستقلة، محايدة وتتلائم مع المعايير الدولية للتحقيق بالشبهات بخرق القانون الدولي. الادعاء بأن الخروج عن القانون خلال الحرب على غزة يتواجد تحت الفحص ويتم التحقيق به من خلال جهاز القضاء المستقل في إسرائيل اتخذ حيّزاً أساسياً بادعاءات الطاقم القضائي الإسرائيلي في الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا في المحكمة الدولية للعدل في لاهاي. خلال الجلسة الأولى، طلب بروفسور ملكولم شو الذي يمثل إسرائيل برفض سلطة المحكمة بالبحث بالأمر قائلاً "حتى لو خالف الجنود قوانين القتال، سيتم بحث هذا الأمر في إطار جهاز القانون الإسرائيلي".[32] خلال الجلسة العلنية الطارئة الإضافية التي بحثت طلب جنوب أفريقيا بإصدار أوامر احترازية إضافية في إطار الدعوى ضد إسرائيل، ادعى د. غيل-عد نوعام من طاقم الدفاع الإسرائيلي أن الدولة تتعهد للقانون الدولي وأن لها أجهزتها المطلوبة للتحقيق وفحص الشبهات ضد قوات أمنها كي تضمن مسؤوليتها (accountability) في حالات خرق القانون.[33]

على الرغم من هذه التصريحات، وجدت "ييش دين" أن الجنود والضباط الإسرائيليين يتمتعون بالحصانة التامة تقريباً من المحاكمة في حالات أيذاء الفلسطينيين. هكذا مثلاً، تصل العشرات والمئات من الشكاوى بشأن تسبب الأذى للفلسطينيين لعلم الجيش لكن فقط في أقلية من هذه الحالات يتم فتح ملفات تحقيق جنائي. في الحالات النادرة التي تمت بها إدانة الجنود، حتى في حالات قتل الفلسطينيين، فرضت عليهم المحاكم العسكرية عقابات طفيفة جداً مثل أعمال الخدمة.[34] تحافظ ثقافة الحصانة في إسرائيل على عدم المسؤولية لدى الجنود والضباط الإسرائيليين.

أسست الحكومة الإسرائيلية عام 2010 "اللجنة الجماهيرية لفحص الحدث البحري في 31 أيار 2010" (بما يلي: لجنة "طيركل") كي تفحص الإدعاءات بخرق القانون الدولي أثناء الاستيلاء الإسرائيلي على أسطول الاحتجاج

31 **معاهدة جنيف الرابعة (1949)**، المواد 146-147.

32 ميخائيل هاوزر طوف، ينيف كوبوبيتش، عوفر أدرات، حين معنيت، "اسرائيل ردت على الادعاءات في لاهاي، المطالبة بوقف إطلاق النار تؤذي بحقنا بالدفاع عن النفس"، **هآرتس**، 12.1.2024. (بالعبرية).

33 بروفسور عميحاي كوهين، د. عران شمير بورير، "جلسات المحكمة الدولية للعدل في لاهاي في دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بعد العملية في رفح"، **المعهد الإسرائيلي للديمقراطية**، 16.5.2024. (بالعبرية).

34 ييش دين، **تطبيق القانون على جنود إسرائيليين يشتبه بإعتدائهم على فلسطينيين وممتلكاتهم**، (كانون الأول 2022) (بما يلي: **تلخيص معطيات 2017-2021**).

الذي خرج من تركيا الى قطاع غزة وانتهى بمقتل تسعة ركاب. قدّمت "ييش دين" وجهة نظر قانونية للجنة طيركل وظهرت أمامها.[35] نشر الجزء الثاني من التقرير في شباط 2013 وفحص أجهزة الفحص والتحقيق في إسرائيل بشأن شكاوى بخرق قوانين القتال في القانون الدولي، ودرجة ملائمة هذه الأجهزة مع المستويات الدولية المطلوبة. يكشف التقرير العديد من المشاكل البنيوية في جهاز فرض القانون العسكري ويشمل عدة توصيات هدفها تحسين مستويات معينة في عمل جهاز فرض القانون العسكري. بعد سنتان ونصف من نشر التقرير، نُشرت توصيات لجنة "تشخنوفر" التي أسّست عام 2014 بهدف تنظيم وتنفيذ التوصيات التي شُملت في الجزء الثاني من تقرير لجنة طيركل.[36]

على خلفية النقد الخارجي والداخلي تجاه أجهزة التحقيق في إسرائيل، قامت دولة إسرائيل بعدة تغييرات كان الهدف منها تحسين جهاز فرض القانون العسكري المسؤول عن التحقيق بشبهات بمخالفات قام بها الجنود تجاه الفلسطينيين والتحقيق بجرائم الحرب. كان الهدف المركزي من هذه التغييرات ملائمة أجهزة الفحص والتحقيق الإسرائيلية الداخلية لقواعد القانون الدولي. وجدت لجنة طيركل أنه حسب القواعد المألوفة في القانون الدولي، فإن الدولة تتعهد بالتحقيق الجنائي عند تواجد شبهة بتنفيذ جرائم حرب لا يمكن تبريرها بأي حالة. مع ذلك، عندما لا يصدر من الظروف الفورية للشكوى شبهة واضحة بتنفيذ جرائم حرب، يجب القيام ب"فحص الحقائق" والذي على أساسه سيتم اتخاذ قراراً لاحقاً بشأن البدء بالتحقيق أم لا.[37]

واحدة من التجديدات المركزية التي قام بها الجهاز العسكري هي تأسيس جهاز خاص لفحص الحقائق والذي يسمى "جهاز القيادة العامة لفحص الأحداث الاستثنائية" أو "جهاز القيادة العامة" (أو "الجهاز").[38] في الإعلان عن تأسيس هذا الجهاز كُتب انه "جزء من عملية تطبيق توصيات اللجنة العامة التي وقف على رأسها القاضي السابق يعقوب طيركل".[39] أقيم الجهاز أثناء الهجوم العسكري على غزة عام 2014 والتي لُقّب ب"الجرف الصامد" بهدف فحص ما يسميه الجيش "أحداث استثنائية". أي أن جهاز القيادة العامة يتعامل مع الشبهات بخرق القانون الدولي خلال أحداث عسكرية مهمة، قبل القرار ببدء التحقيق الجنائي.[40]

حتى عام 2014 فحصت النيابة العسكرية الشبهات بقيام الجنود بمخالفات في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل مشابه. الأداة الأساسية التي استخدمتها النيابة كي تفهم إن كان عليها فتح ملف تحقيق أم لا بشأن شبهات ضد الجنود والضباط في الضفة الغربية أو قطاع غزة كان الاستقصاء الميداني. مع تأسيس جهاز فحص القيادة العامة، خلق الجيش فعلياً تفرقة بين المعالجة العامة لجهاز فرض القانون العسكري بأحداث تسبب الأذى بالفلسطينيين في الضفة الغربية وبين التحقيق في شبهات بجنحات خلال العمليات العسكرية أو الأحداث الجدية في قطاع

35 واجب التحقيق: وجهة نظر مقدّمة للجنة طيركل (نيسان 2011). (بالانجليزية)

36 ييش دين، تقرير تشخنوفر- التنصّل من تجريم جرائم حرب ومن اقتراح توصيات عملية (تشرين أول 2015).

37 لجنة طيركل، **التقرير الثاني: الفحص والتحقيق بشكاوى وادعاءات بشأن خرق قوانين القتال حسب القانون الدولي** (شباط 2013)، ص. 371. (بالعبرية).

38 بشأن تأسيس ونشاط جهاز القيادة العامة أنظروا: **المصدر نفسه**.

39 موقع النيابة العسكرية (الزيارة الأخيرة للموقع في 8.4.2024). (بالعبرية).

40 قرار النائب العسكري العام بشأن أحداث استثنائية حدثت خلال "الجرف الصامد"- تحديث رقم 6. من: موقع النيابة العسكرية. (زيارة أخيرة للموقع في 15.5.2024). (بالعبرية).

غزة.[41] على حد علم "ييش دين"، منذ إقامة جهاز القيادة العامة عام 2014 وحتى عام 2022، تم نقل على الأقل 690 حدث صدرت منها الشبهة بخرق الجنود أو الضباط للقانون. هذا يشمل 330 حدث حصل خلال الهجوم العسكري على غزة عام 2014، حدث مقتل جندي يونيفيل عام 2015،[42] 250 حالة حصلت خلال عملية قمع المظاهرات التي حدثت بالقرب من الجدار في قطاع غزة في الأعوام 2019-2018، 84 حالة حدثت خلال معركة "سيف القدس" عام 2021، و 25 حدث آخر حصل بعد الهجوم العسكري عام 2022 كما سمّته إسرائيل، "الفجر الصادق".[43]

نشر الجيش معطيات عامة عن عمل الجهاز لكنه لم ينشر أي تفاصيل بالنسبة لتركيبة جهاز القيادة العامة أو هوية أعضاءه. حسب ما نشره الجيش، تعمل في جهاز الفحص عدة "طواقم فحص" المركبة من ضباط نظاميين بدرجات عالية ومدنيين يشغّلهم الجيش. حسب أقوال الجيش، ليس لأعضاء الجهاز دور باتخاذ القرارات أو القتال في وقت الحرب ولا علاقة لهم بالسلسلة القيادية. حسب قانون الأحكام العسكرية، يستطيع أعضاء الجهاز جمع المعلومات داخل الجيش وخارجه بشكل قانوني، وعلى الجنود والضباط التعاون مع عمل الجهاز. حسب ما نشره الجيش، يشمل الجهاز ضباط "أصحاب خبرة في المجالات العسكرية المختلفة (مثل المعلومات، المتفجرات، العمليات الهجومية واللغة العربية)"، ويتلقى أعضاءه الاستشارة القضائية من "خبراء في القانون ذوي تجربة في مجال التحقيق".[44] حسب رد الجيش لطلب حسب حرية المعلومات قدمته "ييش دين"، يجتمع أعضاء الجهاز من وقت لآخر للقيام بالتدريبات واللقاء حسب الحاجة، ويعملون على فحص الحالات التي تم تمريرها لهم".[45] حسب ما نشرته صحيفة "هآريتس"، يترأس جهاز القيادة العامة اليوم الضابط الاحتياطي يوآف هار أيفن الذين كان رئيس قسم الحملات العسكرية وكان المدير العام لشركة الأسلحة الإسرائيلية "رفائيل".[46]

بالإضافة لضبابية الجيش بشأن تركيبة الجهاز وعدم وجود المعلومات عن هوية أعضاءه، فان واحدة من الإشكاليات الأساسية التي تصدر من نشاط الجهاز هي عدم شفافيته. لا ينشر الجهاز المعلومات عن طريقة عمله أو عن المعايير التي يتم حسبها نقل الحالات لفحصه. لا يوجد اليوم أي معلومات علنية حول جودة الفحوصات التي قام ويقوم بها الجهاز أو للمبادئ التي توجّهه. عدا عن معطيات وأرقام عامة تتعلق بعدد الحالات التي تم تمريرها للجهاز والحالات التي انتهى فحصها، لم يقم الجيش بالإجابة على أسئلة "ييش دين" المتعلقة بحالات محدّدة تم تمريرها للجهاز. من المهم التشديد أن فحص الحالات التي يقوم به الجهاز لا يساوي التحقيق الجنائي، بل أنه فحص أوّليّ والذي من المفروض أن يحدث "خلال فترة زمنية قصيرة، بهدف القيام بفحص سريع وناجع" قبل

41 عند تشغيله لجهاز الفحص التابع للقيادة العامة، فصل الجيش بين معالجات بشأن مخالفة القانون وقت الحرب في غزة والتي خضع فقط لقوانين القتال، وبين نشاطات فرض القانون "العادية" في الضفة الغربية والتي يتم فحصها حسب مستويات القانون الدولي التي تخضع له إسرائيل بصفتها القوة المحتلّة. مع ذلك، يتواجد قطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية في إطار حكم الاحتلال العسكري المستمر لأكثر من 56 عام والحصار المستمر أكثر من 16 عام. يعترف القانون الدولي بأنه على الرغم من تغيّر طابع السيطرة الفعلية لإسرائيل على قطاع غزة منذ "فك الارتباط" الذي قامت به إسرائيل عام 2005، فان الحديث يجري عن حكم احتلال، حتى ولو كان يختلف جوهرياً عن حكم إسرائيل في الضفة الغربية. لقراءة المزيد: مسلك، غزة: نظرة من الداخل (حزيران 2023). ساري باشي، كنت مان، سيطرة ومسؤولية: الوضعية القانونية لقطاع غزة بعد "فك الارتباط"، **همشباط**، العدد 35 (2010). (بالعبرية). ICRC, What does the law say about the responsibilities of the Occupying Power in the occupied Palestinian territory? (March 2023).

42 الناطق باسم الجيش ل"ييش دين"، رد على طلب حسب حرية المعلومات، 4.8.2019.

43 **جهاز القيادة العامة من الرؤيا للواقع**. ص. 38. لا توجد ل"ييش دين" معلومات إضافية بالنسبة لنتائج عمل الجهاز في سياق العملية العسكرية "الفجر الصادق".

44 موقع النيابة العسكرية (زيارة أخيرة للموقع في 8.4.2024). (بالعبرية).

45 الناطق باسم الجيش ل"ييش دين" رد على طلب حسب قانون حرية المعلومات، 4.8.2019.

46 ينيف كوبوبويتش، "الجيش سيبدأ بالتحقيق في الأسبوع القادم بمذبحة 7 أكتوبر والإخفاقات قبلها"، **هآرتس**، 19.2.2024. (بالعبرية).

تمرير الحالة للنائب العسكري.[47] من المفروض أن يشمل عمل الجهاز جمع وتركيز مواد ومعطيات لمساعدة النيابة العسكرية باتخاذ القرار بفتح ملف جنائي او إغلاق الشكوى دون تحقيق.

كي يتم واجب التحقيق بشكل ملائم للقانون الدولي، أوصت لجنة "طيركل" أن يضع الجيش في إجراءاته "إطار زمني ذات أسابيع قليلة" كي يتوصل به النائب العسكري للقرار ببدء التحقيق على أساس المواد التي قام الجهاز بجمعها. بالنسبة لفترة عمل الجهاز، أقرّت اللجنة أن على النائب العسكري أن يأمر "طاقم فحص الوقائع بفحص ظروف الحدث خلال فترة زمنية يجب أن تكون أقصر من الفترة الزمنية التي وُضعت للقرار بشأن البدء بالتحقيق".[48] حسب توصيات لجنة "تشخنوفر"، من المفروض أن يمرّر جهاز القيادة العامة نتائجه للنائب العسكري خلال 30 يوم من بداية الفحص، ويستطيع رئيس الأركان العامة أو نائبه تمديد هذه الفترة ل-45 يوماً كل مرة ومع ذكر السبب للتمديد.[49] في سياق قرار النائب العسكري ببدء التحقيق أم لا، أوصت لجنة "تشخنوفر" بتحديد التوصّل للقرار ببدء التحقيق ل-14 أسبوع، وفي حالات نادرة من الممكن تمديد هذه الفترة ب-14 أسبوعاً إضافياً.[50]

# التحقيق بشبهات بخرق القانون الدولي خلال العدوان الحالي على غزة

على خلفية النقد اللاذع التي تتعرض له إسرائيل، أعلن الجيش في شباط 2024 أنه قام بتفعيل "جهاز قيادة الأركان لتفحّص الحالات الاستثنائية" لفحص التقارير والشكاوى التي تصدر منها الشبهات بخرق القانون أثناء الحرب على غزة "حسب واجباته في القانون الإسرائيلي والدولي". في إعلان الجيش قيل أن الجهاز يتواجد في مراحل الفحص وجمع المعلومات الأولية بما يتعلق بمئات الأحداث التي حصلت خلال القتال.[51] بالإضافة للحالات التي تم نقلها لفحص الجهاز، حتى أيار 2024، أمرت النيابة العسكرية بالتحقيق الفوري ب- 70 حالة على الأقل صدرت منها الشبهات بتنفيذ الجنح في سياق وفاة معتقلين لدى الجيش، ظروف الأسر في مخيم "سديه تيمان"، مقتل المدنيين وجنح عنف وممتلكات وسرقة.[52]

حسب ما نشره الجيش، بدأ الجهاز بفحص الأحداث في الحرب من خلال جمع "المعلومات من الشبكات المكشوفة عن الحدث، تعليمات عسكرية متعلقة بالحدث، تحديد الوحدة التي عملت في الحدث، معلومات عن الوسائل التي تم استخدامها خلال الحدث، ومعلومات بشأن نشاط العدو والتي كان من الممكن أن تؤثر على نتيجة الحدث أو على

47 قرار النائب العسكري بشأن الأحداث الخاصة التي حدثت خلال "الجرف الصامد". من: موقع النيابة العسكرية. (زيارة أخيرة للموقع: 1.5.2024). (بالعبرية).

48 لجنة طيركل، **سياسات الفحص والتقصي في إسرائيل للشكاوى بالادعاءات بشأن خرق قوانين الحرب حسب القانون الدولي** (شباط 2013)، ص. 322. (بالعبرية).

49 لقراءة المزيد: طاقم فحص وتنفيذ التقرير الثاني للجنة العامة لفحص الحدث البحري ب 31.5.2010 بشأن الفحص والتحقيق في إسرائيل بالشكاوى والادعاءات بخرق قوانين القتال حسب القانون الدولي (آب 2015) (فيما يلي: تقرير تشخنوفر). ص. 16. (بالعبرية).

50 **المصدر نفسه**، ص. 18.

51 ينيف كوبوبيتش، "الجيش سيحقق بمقتل 13 مختطف تم قصف البيت الذي تواجدوا به في بئيري بأمر باراك حيرام"، **هآرتس**، 9.2.2023. (بالعبرية).

52 يوآف زيتون، "النائبة العسكرية الرئيسية: تم فتح 70 ملف تحقيق في النيابة العسكرية منذ بداية الحرب، بما يشمل السرقة وموت معتقلين من غزة"، **واينت**، 27.5.2024. (بالعبرية).

القرارات العسكرية".[53] حسب التقارير في وسائل الإعلام الإسرائيلية، بين الأحداث التي تم نقلها لفحص الجهاز هنالك حدث مقتل عشرات المواطنين الغزيين أثناء توزيع المساعدات الإنسانية والذي سمي أيضا ب"مجزرة الطحين"، تفجير جامعة الإسراء في منطقة مدينة غزة، مقتل عشرات المواطنين الفلسطينيين نتيجة قصف مبنى في جباليا تواجد به قائد كتيبة في حماس، مقتل أربعة مواطنين غير مسلّحين عن طريق طائرة مسيّرة في منطقة خان يونس ومقتل عشرات الفلسطينيين في مخيم للنازحين في رفح نتيجة للقصف الإسرائيلي.[54] إضافة لذلك، بدأ الجهاز بفحص حدث مقتل 3 مواطنين إسرائيليين على يد جنود خُطفوا لغزة ووفاة 21 جندي احتياطي إسرائيلي بعد تفجير مواد متفجرة وضعها الجيش في مبنى تواجدوا به في شرقي القطاع.[55]

## فشل معروف مسبقاً

يظهر من تحليل "ييش دين" والذي سيفصّل أدناه أن الفحص الأولي بشأن الحرب على غزة عام 2014، أحداث مسيرات العودة معركة "سيف القدس" يعلّمنا أن عمل جهاز القيادة العامة في العقد الأخير يتميز بالبطء ولا يتماشى مع الأوقات الزمنية المتعلقة بالفحص والتحقيق التي أوصت عليها لجنة "تشخنوفر" بعد توصيات لجنة "طيركل".[56] زيادة عن ذلك، الفترة الزمنية التي تم بها تنفيذ فحص الوقائع على يد جهاز القيادة العامة لفحص الأحداث الاستثنائية لا يتماشى مع المعايير الدولية التي يجب التحقيق حسبها، وهي السرعة والنجاعة، في أحداث بها شبهات لتنفيذ جرائم حرب وتسبب الأذى بالأبرياء دون أي تبرير.[57]

تدل الفترة الزمنية التي يستغرق عمل الجهاز على فشل من الممكن أن يكون مقصود في عمل جهاز فرض القانون العسكري. تؤخر المماطلة التحقيق الجنائي لموعد متأخر أكثر مما يصعّب على جمع الأدلة والإفادات التي ستسمح بالقيام بتحقيق جدي ولائق للأحداث. الفترة الزمنية الطويلة التي يتم بها فحص الأحداث بيد الجهاز تعني أنه حتى لو قرّر النائب العسكري البدء بالتحقيق لفحص شبهات تتعلق بخرق القانون الدولي، فان مرور الزمن الطويل منذ الحدث سوف يصعّب على الجهات المحققة جمع الأدلة والقيام بتحقيق جدي وناجع. تبقى المعلومات التي جمعها طاقم الجهاز سريّة ولا يمكن استعمالها ضد المشبوه بهم في الحدث في الحالات التي يتم بها فتح ملف تحقيق جنائي.[58] هذا يعني أنه إن تم فعلًا فتح ملف تحقيق جنائي بعد فحص الجهاز، فسوف تبدأ عملية جمع المواد والأدلة من جديد وبعد مرور فترة زمنية طويلة من الحدث نفسه. يمكننا الافتراض أن العديد من الجنود والضباط الذين كانوا بأحداث توجد بها شبهة بخرق القانون الدولي لن يتواجدون أكثر في الخدمة

53 موقع النيابة العسكرية (زيارة أخيرة للموقع في 8.4.2024). (بالعبرية).

54 موقع الناطق باسم الجيش (زيارة أخيرة للموقع في 8.4.2024). (بالعبرية). إليشع بن كيمون، "تفجير جامعة دون موافقة اللواء: ملاحظة لباراك حيرام"، **واينت**، 11.3.2024. (بالعبرية). جاكي خوري، "الجيش يفحص توثيق هجوم على أشخاص غير مسلّحين من الجو في خان يونس"، **هآرتس**، 22.3.2024. (بالعبرية). يوآف زيتون، "جيش الدفاع الإسرائيلي: لم نقدّر قبل القصف أمس في رفح بأنه سيتسبب الضرر للمدنيين"، **واينت**، 27.5.2024. (بالعبرية).

55 ينيف كوبوبيتش، "الجيش سيحقق بمقتل 13 مختطف تم قصف البيت الذي تواجدوا به في بئيري بأمر العميد باراك حيرام"، **هآرتس**، 9.2.2023. (بالعبرية). ينيف كوبوبيتش، جيش الدفاع يحقق عشرات الأحداث التي تصدر منها الشبهة بخرق القانون الدولي القتالي"، **هآرتس**، 6.2.2024. (بالعبرية).

56 تقرير تشخنوفر (بالعبرية).

57 ICRC, Guidelines on investigating violations of IHL: Law, policy and good practice (Sep 2019)

58 يقر قانون الحكم العسكري أن تكون مواد التحقيق سرية ويتم إعطاءها للأجسام في الجيش المحتاجة للمواد بهدف القيام بوظيفتهم- "لا تعطى مواد التحقيق لجسم محقّق". **قانون الحكم العسكري**، 1955، المادة 539 أ (ب) (2).

العسكرية ومن الممكن أن لا يكونوا تحت سلطة الحكم العسكري.[59] مثلًا، وكما سنفصّل لاحقاً، بعد تقريباً عقد عن انتهاء الحرب على غزة عام 2014، ما زالت هنالك أحداث من هذه العملية تحت فحص الجهاز. بالإضافة، سريّة الفحص الذي يقوم به الجهاز تسمح للجنود والضباط "بالتدرّب" على وجهة نظرهم عن الحدث قبل بدء التحقيق الجنائي به ومن الممكن أن يتم استغلالها لتنسيق الإفادات بين المشتركين في الفحص.

فشل آخر أشارت له "ييش دين" في الماضي هو الوظيفة المزدوجة لجهاز القيادة العامة.[60] عمل الجهاز غير محدود لفحص الشبهات بخرق القانون الدولي فقط، بل أيضاً لعمليات للتوصل للاستنتاجات العسكرية والاستنتاجات لأهداف عسكرية داخلية.[61] أي أن الجهاز هو أيضاً أداة هدفها تحسين عمل الجيش وقدراته العسكرية وهو ليس أداة هدفها الوحيد هو التحقيق بشبهات لجرائم حرب أو الجرائم ضد الإنسانية. الأهداف المزدوجة لعمل الجهاز تخلق إمكانية للتناقض بالمصالح بين أداة هدفها جمع المعلومات بهدف تقرير المسؤولية القضائية وفتح ملف التحقيق ضد جنود وضباط من الممكن أنهم قاموا بتنفيذ جرائم، وجمع المعلومات بهدف تحسين وزيادة نجاعة القدرات العسكرية الميدانية.

في أيار 2024 ظهر من تقرير "سيحاه مكوميت" و"ذه غارديان" أن جهاز القيادة العامة قام بالتعاون مع جوانب استخباراتية إسرائيلية كي تستطيع إسرائيل استخدام الحالات التي تم نقلها لفحص الجهاز كي ترفض صلاحية المحكمة الدولية بالتحقيق بجنح بحق الفلسطينيين. حسب التقرير، تجسّست عوامل إسرائيلية على المدعية العامة السابقة للمحكمة الجنائية الدولية، منظمات حقوق انسان ومتضررين فلسطينيين. تم التجسّس بهدف معرفة أي حالات تم نقلها لتحقيق المحكمة الجنائية الدولية بهدف السماح لإسرائيل "بالبدء بالتحقيق بأثر رجعي... كي تكن هنالك إمكانية الادعاء بالمقبولية والتصحيح بأثر رجعي ان كانت حاجة لذلك". طلب وحصل جهاز القيادة العامة المعطيات التي تم التوصل اليها عن طريق التجسّس على المنظمات والمتضررين الفلسطينيين.[62]

توصلت "ييش دين" ومنظمات أخرى للاستنتاج أن مبدأ عمل جهاز فرض القانون العسكري هو أن يكون أداة للطمس التي تشرعن الجرائم التي يقوم بها الجنود الإسرائيليون بحق الفلسطينيين. من هذه الناحية، لا تريد أو لا تستطيع سياسة إسرائيل التحقيق بشكل لائق بشبهات بجرائم حرب قامت قوات أمنها بتنفيذها.[63] من الجدير بالذكر أنه على الرغم من الإخفاقات التي أظهرتها "ييش دين" ومنظمات حقوق انسان أخرى، دعمت المحكمة العليا في إسرائيل بشكل دائم جهاز فرض القانون العسكري وخصوصاً عمل جهاز القيادة العامة

59 في غالبية الجنح يزول سريان قانون الحكم العسكري على من هو ليس جندي بعد إن لم يتم تقديم لائحة اتهام ضده خلال 180 يوم من إنهاءه للخدمة العسكرية. **قانون الحكم العسكري**، 1955، المادة 6.

60 ييش دين، **يحقّقون مع أنفسهم: نتائج فحص منظومة تطبيق القانون العسكرية، بما يخص الشكاوى المتعلّقة بقتل وجرح فلسطينيين في قطاع غزة أثناء "حملة حارس الأسوار"** (أيار 2022) (فيما يلي: ييش دين، يحقّقون مع أنفسهم).

61 الناطق باسم الجيش ل"ييش دين"، جواب لطلب حسب قانون حرية المعلومات، 4.8.2019.

62 يوفال أبراهام وميرون رابابورط، "كشف: حرب إسرائيل الوسخة ضد المحكمة في لاهاي"، **سيحاه مكوميت**، 28.5.2024. (بالعبرية).

63 ييش دين، يحقّقون مع أنفسهم. ييش دين، يطلقون النار ويتستّرون: إخفاقات في فحص الشكاوى بخصوص قتل وجرح فلسطينيين في إطار "مسيرات العودة" في قطاع غزة، والإستعانة بآلية فحص الحقائق كأداة لمنع التحقيقات وتقديم الجنود للمحاكمة (أيلول 2020) (فيما يلي: ييش دين، يطلقون النار ويتستّرون). بتسيلم، إجراءات طمس الحقائق: التحقيق المزعوم في أحداث "الجرف الصامد" (أيلول 2016). ييش دين، تلخيص معطيات 2017- 2021. بتسيلم، PCHR، لا تريد ولا تقدر: طمس إسرائيل لحقائق التحقيق في مظاهرات العودة (كانون أول 2021).

لفحص الشبهات بتنفيذ جرائم حرب وأعطاه المصداقية للحصانة التي يعطيها للجهاز العسكري لتنفيذ جرائم الحرب.[64]

64 أنظروا مثلًا: ملف محكمة العدل العليا 8008/20، **عطاف عاهد صبحي بكر ضد النائب العسكري الرئيسي**، قرار المحكمة من 24.4.2022، ملف محكمة العدل العليا 3003/18 **ييش دين متطوعون لحقوق الانسان ضد القائد العام لجيش الدفاع الإسرائيلي**، قرار المحكمة من 24.5.2019.

# عقد من عمل الجهاز- والنتائج تتكلم بنفسها

في العقد قبل الحرب الحالية على غزة، قامت إسرائيل بثلاث هجمات عسكرية كبيرة في القطاع: الحرب على غزة عام 2014 والتي أطلق عليها الجيش الإسرائيلي الاسم "الجرف الصامد"، قمع مسيرات العودة ومعركة سيف القدس التي سمّتها إسرائيل عمليّة "حارس الجدران". المعطيات التي نعرضها هنا تلخّص عمل جهاز فرض القانون العسكري بشأن الشبهات بخرق القانون الدولي خلال هذه الهجمات، وتحديداً على الفترة الزمنية التي استمرت بها الإجراءات ونتائجها. المعلومات مبنية على أجوبة الجيش لطلبات حسب قانون حرية المعلومات ومنشورات أخرى تتعلق بشكاوى بشأن شبهات بخرق قوانين القتال التي وجِّهت للجهاز العسكري والتي قام جهاز القيادة العامة بمعالجة أغلبها.

تم إعلام الجيش بالمئات من هذه الشكاوى التي شأنها الشبهات بخرق القانون الدولي خلال هذه الهجمات. تم نقل على الأقل 664 حدث لفحص جهاز القيادة العامة قبل القرار بفتح ملف تحقيق أم لا. تُظهر المعطيات التي وصلت الى "ييش دين" من الجيش نتائج العمل الجزئي لأجهزة فرض القانون في إسرائيل وخصوصاً عمل جهاز القيادة العامة بالنسبة لأحداث يشتبه بها خرق القانون الدولي. أجوبة الجيش لا تسمح لنا بأن نعلم أي شيء عن جودة عمل جهاز القيادة العامة، لأنها لا تشمل تفاصيل الأحداث التي قام الجهاز بفحصها أو السبب الذي أدى للتوصل للقرار بفتح ملف تحقيق أو عدم القيام بذلك.[65] يظهر من المعلومات التي وصلتنا أن ما يميز عمل الجهاز هو الفترات الزمنية الطويلة التي تحد من إمكانية للتحقيق اللائق بأحداث بها شبهة بخرق قوانين القتال. أيضاً، يمتنع الجهاز العسكري في أغلب الحالات عن التحقيق مع ومحاكمة الجنود الذين يسببون الأذى للفلسطينيين.

## الحرب على غزة عام 2014

حصل العدوان الإسرائيلي المسمّى "الجرف الصامد" على غزة خلال تموز- آب 2014. خلال خمسون يوم، تم قصف مناطق واسعة في قطاع غزة الى جانب اجتياح القوات العسكرية للقطاع، وقُتل أكثر من 2000 فلسطيني. حسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، قُتل على الأقل 1674 مدني نتيجة للعدوان الإسرائيلي، من بينهم 540 قاصر و- 281 امرأة.[66] توصلت منظمة "بتسيلم" للاستنتاج أن على الأقل 1371 من القتلى لم يكونوا مقاتلين، ومن بينهم 526 قاصرين. بقى أكثر من 100 ألف فلسطيني دون بيت بعد هدم حوالي 18 ألف بيت خلال القتال. حسب معطيات "بتسيلم"، خلال العدوان، قُتل 63 جندي إسرائيلي، غالبيتهم خلال معارك في غزة. بالإضافة لذلك، قُتل خمسة مواطنين إسرائيليين ومواطن أجنبي واحد نتيجة لقصف من غزة تجاه إسرائيل.[67]

65 أنظروا مثلًا رد الجيش بشأن عملية "حارس الجدران": الناطق باسم الجيش ل"ييش دين"، رد على طلب حسب قانون حرية المعلومات، 26.4.2022. (بالعبرية).

66 موقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (زيارة أخيرة للموقع 8.4.2024).

67 موقع "بتسيلم" (زيارة أخيرة للموقع في 1.5.2024).

بالإضافة للدمار والقتل الذي لم يكن له سابقة حتى ذلك الحين، صدرت شبهات أن قوات الأمن الإسرائيلي خرقت قواعد القانون الإنساني الدولي. واحدة من الحالات البارزة التي صدرت منها هذه الشبهات كانت في الأول من آب، عندما عمل الجيش حسب الاجراء المسمى "إجراء حنبعل" رداً على قيام حماس بخطف جندي إسرائيلي. خلال الحدث الذي سمي "السبت الأسود" كان هنالك قصف مدفعي واسع النطاق بشكل قاد للشك بالقيام به دون تمييز وبشكل غير متناسب بهدف منع الخطف. حسب منظمة العفو الدولية، يجري الحديث عن جريمة حرب أدت الى مقتل بين 135- 200 مدني.[68] في كانون أول 2019 أقرت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية باتو بنسودا، أن هنالك قاعدة لبدء التحقيق الجنائي ضد إسرائيل بشبهة تنفيذ جرائم حرب بما يشمل عدد الأحداث التي حصلت خلال "الجرف الصامد" التي كان بها، حسب رأيها، استخدام لا تناسبي بالسلاح. أعلنت المدعية العامة في آذار 2021 عن بدء التحقيق الرسمي بشبهات تنفيذ جرائم الحرب بالنسبة لعدد من الأحداث التي حصلت خلال "الجرف الصامد"، يمكننا الافتراض أن واحد من هذه الأحداث هو "يوم السبت الأسود".[69]

الشجاعية، 26.7.2014. تصوير: آن باك، أكتيفستيلس

68 Amnesty International, **'Black Friday': Carnage in Rafah during 2014 Israel/Gaza conflict** (July 2015).

69 إعلان المدعية العامة، من: موقع المحكمة الجنائية الدولية (زيارة أخيرة للموقع في 1.5.2024) (بالإنجليزية). التحقيق مستمر، انظروا ملاحظة رقم 20.

أعلن رئيس الأركان العامة أنذك بيني غانس عن النشاط الأول لجهاز فحص الأحداث التابع للقيادة العامة وذلك لفحص "الأحداث الاستثنائية التي حدثت خلال الحملة".[70] حسب ما نشرته النيابة العسكرية، تم إعلام النيابة عن 500 شكوى المتعلقة ب 360 حدث "استثنائي" حدث خلال "الجرف الصامد". في 24 حالة، أمر النائب العسكري الرئيسي بالبدء بالتحقيق الفوري دون الفحص الأولي للأحداث. من التحقيقات التي تم فتحها بشكل فوري، فقط تحقيق واحد وصل لمرحلة تقديم لائحة اتهام ضد ثلاثة جنود بعد أن سرقوا 2420 شيكل خلال تفتيش بيت في حي الشجاعية في قطاع غزة. تمت إدانة الجنود بالسرقة والمساعدة بالسرقة وتمت محاكمتهم ل-60 يوم من الأعمال العسكرية، 4 اشهر من الحبس بأعمال عسكرية، شهران ونصف من الحبس الفعلي وتخفيض الرتبة العسكرية. تم إغلاق باقي ملفات التحقيق التي تم فتحها بشكل فوري بعد أحداث "الجرف الصامد" دون اتخاذ إجراءات جنائية أو تهذيبية ضد أي من المشتركين.[71]

في رد على طلب حسب قانون حرية المعلومات من آذار 2023، قال الجيش أن "330 من الأحداث الاستثنائية التي حصلت على ما يبدو خلال "الجرف الصامد" تم نقلها لجهاز القيادة العامة".[72] من مجمل الأحداث التي تم نقلها لفحص الجهاز، أمر النائب العسكري العام على فتح ملف التحقيق الجنائي في سبعة أحداث (2%)، وتم إغلاق جميعها دون اتخاذ خطوات جنائية بعد إكمال التحقيق. حسب رد الجيش، وحتى أيلول 2020، 4 ملفات تتعلق بأحداث حصلت خلال 2014 كانت ما تزال تحت فحص جهاز الفحص التابع للقيادة العامة. نذكّر هنا أن فحص الجهاز من المفروض أن يكون تقدير سريع للوقائع قبل فتح ملف جنائي أو عدم فتح ملف جنائي. يصدر أيضاً من رد الجيش أن 10 ملفات كانت ما تزال تحت فحص النيابة العسكرية في أيلول 2022 بعد انتهاء عمل الجهاز. هذا يعني أنه ثمانية أعوام بعد عدوان "الجرف الصامد"، 4.2% من الحالات التي تم نقلها لفحص الجهاز كانت لا تزال في مرحلة القرار بفتح ملف تحقيق جنائي أم لا.

المماطلة الشديدة بإجراءات الفحص والتحقيق بعد "الجرف الصامد" والتي استمر جزء منها لأكثر من ثمانية أعوام، تدل على ان إجراءات الفحص الأولية وعملية اتخاذ القرار بشأن فتح الملفات تتجاوز بشكل حاد الإطار الزمني الذي وضعته لجنة "طيركل" ولجنة "تشخنوفر". نذكّر أن إجراءات الجيش تقر إطاراً زمنياً مدته 30 يوم (مع تمديد الفترة ل-45 يوم) لنقل توصيات الجهاز للنائب العسكري، و 14 أسبوعاً (وفي حالات نادرة 14 أسبوع إضافي) لتوصل النائب العسكري للقرار. من الواضح بانه اذا تم فتح تحقيق جنائي بعد فترة طويلة بهذا الشكل، فليس من الممكن القيام بالتحقيق الجنائي بشكل لائق وناجع وجدي.

تم إغلاق الغالبية المطلقة (97.7%) من الملفات المتعلقة بأحداث من "الجرف الصامد" والتي نقلت لجهاز القيادة العامة دون البدء بالتحقيق الجنائي أو اتخاذ خطوات جنائية تجاه من لهم يد بالحدث (309 حدث من 316 انتهوا ونتيجتهم معروفة). بشكل فعلي، لم يؤدي عمل الجهاز وفحص الأحداث التي حصلت خلال "الجرف

70 قرار النائب العسكري بشأن الأحداث الاستثنائية التي حدثت خلال "الجرف الصامد". من: موقع النيابة العسكرية (زيارة أخيرة للموقع في 8.4.2024) (بالعبرية).

71 قرار النائب العسكري بشأن أحداث استثنائية حدثت خلال "الجرف الصامد"- تحديث رقم 6، من: موقع النيابة العسكرية (زيارة أخيرة للموقع في 8.4.2024).

72 الناطق باسم الجيش، رد حسب قانون حرية المعلومات، 5.3.2023. (بالعبرية). من المهم الذكر أنه حسب منشورات الجيش من عام 2018، تم نقل لفحص الجهاز "شكاوى وتقارير بشأن 220 حدث استثنائي حدث على ما يبدو خلال "الجرف الصامد". أنظروا: موقع النيابة العسكرية (زيارة أخيرة للموقع في 8.4.2024). (بالعبرية).

الصامد" لمحاكمة أي جنود أو ضباط، غالبية الأحداث التي قام الجهاز بفحصها تم إغلاقها دون البدء بالتحقيق والقليل من ملفات التحقيق التي فُتحت تم إغلاقها دون محاكمة أي أحد. أي انه في حالة واحدة من مئات الحالات التي يوجد بها شبهة بخرق القانون الدولي والتي تم نقلها للجيش وصلت لمرحلة تقديم لائحة اتهام ضد جنود، وذلك بعد البدء بالتحقيق بشكل فوري ودون تدخّل الجهاز.

بينما لم يقم جهاز فرض القانون العسكري بفحص قرارات وأوامر الضباط بالرتب الأعلى في الجيش والذين قادوا العدوان، ساعدت محاكمة ثلاثة جنود قاموا بعملية سرقة الجيش بالحفاظ على سمعته ومظهره كجيش ذات قِيَم.

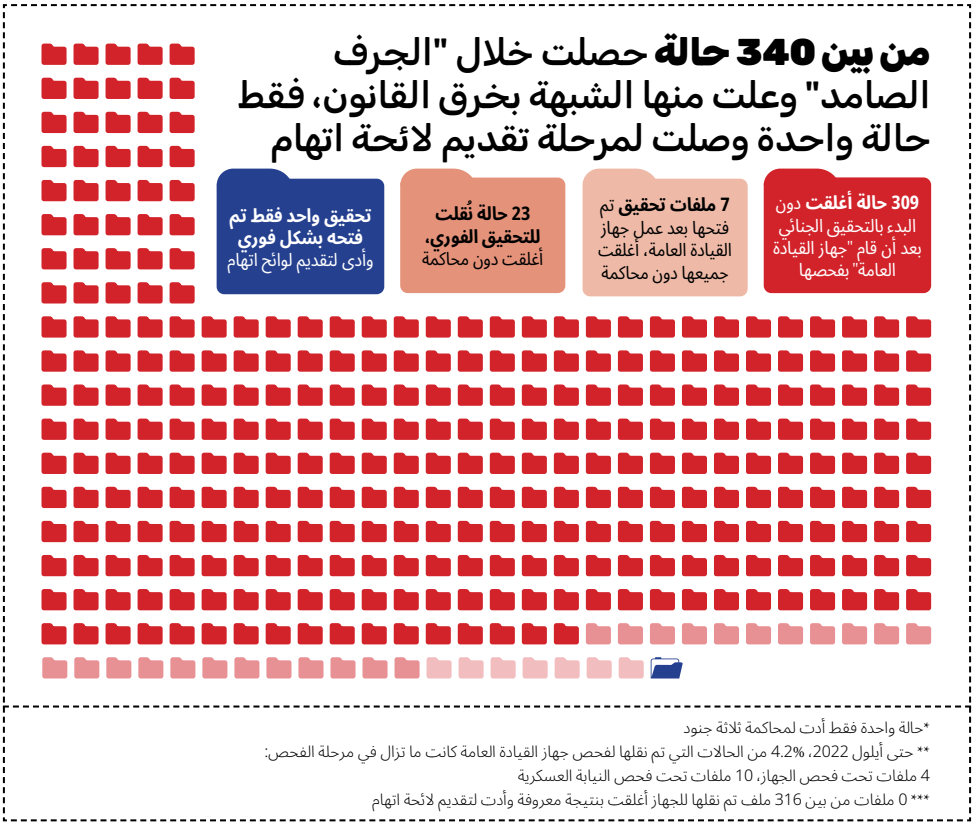


*حالة واحدة فقط أدت لمحاكمة ثلاثة جنود
** حتى أيلول 2022، 4.2% من الحالات التي تم نقلها لفحص جهاز القيادة العامة كانت ما تزال في مرحلة الفحص:
4 ملفات تحت فحص الجهاز، 10 ملفات تحت فحص النيابة العسكرية
*** 0 ملفات من بين 316 ملف تم نقلها للجهاز أغلقت بنتيجة معروفة وأدت لتقديم لائحة اتهام

# مسيرات العودة

بين 30 آذار 2018 وحتى نهاية عام 2019، حدثت مظاهرات أسبوعية كبيرة جانب الجدار في قطاع غزة والتي سميّت "مسيرات العودة". اشترك في المسيرات عشرت الآلاف من المواطنين الغزيّين احتجاجاً على الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ عام 2007 ومن أجل حق العودة الفلسطيني لأراضي فلسطين التاريخية والتي هربوا أو طُردوا منها عام 1948. قام الجيش الإسرائيلي بقمع هذه المظاهرات بقسوة من خلال استعمال سياسة إطلاق النار التي سمحت للجنود باستخدام الأسلحة ذات القدرة على الفتك، بما يشمل إطلاق النار من قبل القناصين باتجاه متظاهرين تم تصنيفهم ك"محرّضين رئيسيين" أو "مخلين أساسيين بالنظام العام". لقّب الجيش حملة قمع هذه المظاهرات "حراس الحدود". عبّرت سياسة إطلاق النار التي سمح بها الجيش عن الاستهتار غير المسبوق بحياة الانسان من قبل إسرائيل وتسببت لمقتل وجرح المتظاهرين بشكل غير مسبوق حتى مقارنة بالمعايير المعروفة في إطار الاحتلال الإسرائيلي والمواجهات التي يخلقها في الأراضي المحتلة.[73]

أدت سياسة إطلاق النار الفضفاضة التي قادتها إسرائيل رداً على المظاهرات لمئات القتلى وآلاف الجرحى الذين خسر جزءاً كبيراً منهم أطرافاً. حسب المعطيات التي جمعها مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، في الفترة بين 30 آذار 2018 وحتى 31 تموز 2019، قُتل 206 متظاهر فلسطيني وجُرح ما لا يقل عن 33،687. شملت الجروح إصابات من الرصاص الحي، إصابات من الرصاص المطاطي، إصابات من إطلاق القنابل المسيلة للدموع وإصابات أخرى.[74] التمست "ييش دين" ومنظمات حقوق انسان أخرى للمحكمة العليا لتغيير تعليمات إطلاق النار التي تسمح بإطلاق النار على متظاهرين لا يشكلون خطر على حياة انسان.[75] من رد الجيش على الالتماس يصدر أنه تم السماح بإطلاق الرصاص الحي على من تم تعريفهم "محرّضين" أو "مخلّين رئيسيين" أيضاً في حالات لم يسببوا الخطر الفوري والحقيقي على حياة أحد.

73 لقراءة المزيد: ييش دين، سلاح فتّاك -0.22 استخدام السلاح الفتّاك "روجر" ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية (تشرين أول 2023). ييش دين، يطلقون النار ويتسترون.

74 OCHA, Humanitarian snapshot: Casualties in the context of demonstrations and hostilities in Gaza | 30 Mar 2018 - 31 July 2019 (Aug 2019).

75 ملف محكمة العدل العليا 3003/18، **ييش دين وآخرين ضد رئيس الأركان العامة وآخرين**، التماس ضروري بإعطاء أمر احترازي، 15.4.2018.

مسيرات العودة، 2.11.2018. تصوير: أكتيفستيلس

على الرغم من انها ليست حملة عسكرية ذات طابع قتالي واضح، بل أحداث ذات طابع مدني التي تقع تحت إطار فرض القانون، وضع الجيش على استعمال القوة في سياق هذه الأحداث إطاراً قانونيا مستوحى من قوانين القتال والتي يُسمح بها استخدام الرصاص الحي في حالات أوسع.[76] هكذا تم نقل الشكاوى التي قُدّمت للجيش بالنسبة لأحداث "مسيرات العودة" لفحص جهاز القيادة العامة لتقصّي الحالات الاستثنائية.

حسب رد الجيش للطلب حسب قانون حرية المعلومات، بين الحالات التي تم إعلام الجيش بها، تم فتح 3 ملفات تحقيق بشكل فوري وتم نقل 250 حدث لفحص جهاز القيادة العامة.[77] حتى نيسان 2024، أكمل الجهاز عملية فحص 230 حدث: في 197 حدث قام الجهاز بفحصه، قررت النيابة إغلاق الشكاوى دون البدء بالتحقيق الجنائي. حسب سياسة التحقيق بالمظاهرات، قام الجيش بفتح ملف تحقيق واحد بالنسبة لعدة أحداث تم نقلها لفحص الجهاز و-33 حالة قام الجهاز بفحصها أدت لفتح 11 ملف تحقيق.[78] حتى نيسان 2024، بعد أربعة أعوام من المظاهرات والقتل، 20 حالة كانت ما تزال تحت فحص الجهاز. حسب رد الجيش، تم إغلاق 11 ملف تحقيق يتعلق

76 ملف المحكمة العليا 3008/18، **ييش دين وآخري ضد رئيس الأركان العامة وآخرين**، رد من الدولة، 29.4.2018.

77 الناطق باسم الجيش ل"ييش دين"، رد حسب قانون حرية المعلومات، 5.6.2024.

78 حسب رد الجيش من أيار 2021 تم فحص وفتح ملفات تحقيق بيد الجهاز فقط في حالات الوفاة. حسب سياسة تحقيق الجيش، في حالات قُتل بها عدة أشخاص في مركز نشاط عسكري في وقت ومكان معين يتم فتح ملف تحقيق واحد للتحقيق لجميع أحداث القتل التي حصلت في الزمان والمكان ذاته. حتى كانون ثاني 2021، فحص الجهاز 234 حالة قتل حدثت في 118 مكان. 36 حالة قتل أدت لفتح 14 ملف تحقيق. الناطق باسم الجيش ل"ييش دين"، رد على طلب حسب قانون حرية المعلومات، 10.5.2021. (بالعبرية).

ب-23 حدث حصل خلال مسيرات العودة دون محاكمة أي شخص. تحقيق واحد يتعلق ب-11 حدث كان تحت فحص النيابة العسكرية في نيسان 2024. أي انه على الرغم من مرور أكثر من أربع سنوات منذ الأحداث نفسها، 12.4% من الحالات التي صدرت منها شبهة بخرق القانون الدولي كانت ما زالت بمرحلة فحص الجهاز أو النيابة (فحص الجهاز أو فحص النيابة بعد التحقيق).

من بين مئات الحالات التي تم إعلام الجيش عنها، ومن مجمل 36 حالة قتل أدت لفتح ملفات تحقيق (14 تحقيق)، فقط تحقيقين وصلوا لتقديم لوائح التهام. لكن من فحص "ييش دين" نستنتج أن واحدة من التحقيقات التي أبلغ عنها الجيش في إطار أحداث مسيرات العودة تتعلق بحدث لا علاقة له بالمظاهرات، وهو مقتل الصياد نواف أحمد محمد العطار ابن ال23- عاماً من بيت لاهيا الذي أطلق عليه جندي إسرائيلي الرصاص وقتله قريباً من شاطئ البحر في غزة.[79] أي ان حالة الوفاة الوحيدة التي فعلًا وصلت لتقديم لائحة اتهام وتتعلق بأحداث مسيرات العودة كانت ضد جندي أطلق النار وقتل عثمان رامي حلس، فتى فلسطيني عمره 15 عام خلال مظاهرة قريبة من الجدار في تموز 2018. حسب ما نُشر في صحيفة "هآريتس"، لم يشمل فحص القيادة العامة التوصية بفتح ملف بعد مقتل حلس بينما أمر النائب العسكري آنذاك بفتح ملف تحقيق بعد تواجد شبهة بإطلاق الجندي للرصاص خلافاً لتعليمات إطلاق النار. هذا يعني أنه دون تدخّل النائب العسكري الرئيسي، كان سيؤدي فحص الجهاز لإغلاق الملف.[80] من الجدير بالذكر أنه تم توثيق ونشر الحدث، مما ساعد على ما يبدو بفتح ملف التحقيق وتقديم لائحة الاتهام.

حسب لائحة الاتهام التي قدّمت في أيلول 2019، في 13.7.2018 أطلق الجندي الرصاص على الفتى خلال المظاهرة دون موافقة ضباطه وخلافاً لتعليمات إطلاق النار والتعليمات التي أُعطيت للجنود مسبقاً.[81] في تشرين أول 2019 وفي إطار تسوية تم تقديمها للمحكمة العسكرية تم إدانة الجندي بمخالفة طفيفة وهي تجاوز الصلاحيات على نحو يعرّض حياة أو صحة شخص للخطر وحُكم عليه فقط ب- 30 يوم من الأعمال العسكرية، السجن مع وقف التنفيذ وتخفيض الرتبة العسكرية.[82]

من بين 221 حالة انتهى فحصها بنتيجة معروفة (197 ملف أُغلق دون البدء بالتحقيق و-23 ملف أغلق بعد التحقيق)، أدت فقط حالة واحدة (0.4%) لتقديم لائحة اتهام.[83] لم يتم التحقيق مع أي من واضعي سياسة إطلاق النار الفضفاضة، أصحاب المناصب العليا في وزارة الأمن ووزارات الحكومة، أو الضباط المسؤولين عن تعامل الجيش مع المظاهرات. على حد علمنا، لم يقم جهاز فرض القانون الإسرائيلي بفحص القرارات التي اتخذت وقت المظاهرات والسياسات التي أدت اليها.

79 أدين الجندي بجنح طفيفة وتمت معاقبته بأعمال خدمة فقط. أنظروا: ييش دين، تلخيص معطيات 2017-2021. ييش دين، يطلقون النار ويتستّرون.

80 ينيف كوبوبيتش، جاكي خوري، "إطلاق النار تسبب بوفاة فتى فلسطيني على الجدار. الحكم على المقاتل الذي أطلق النار تجاهه بشهر أعمال خدمة"، **هآرتس**، 29.10.2019. (بالعبرية).

81 ملف المحكمة العسكرية القوات البرّية (مركزية) 286/19.

82 ييش دين، تلخيص معطيات 2017-2021.

83 كما ذُكر، تم تقديم لائحة اتهام لا علاقة لها بمسيرات العودة.

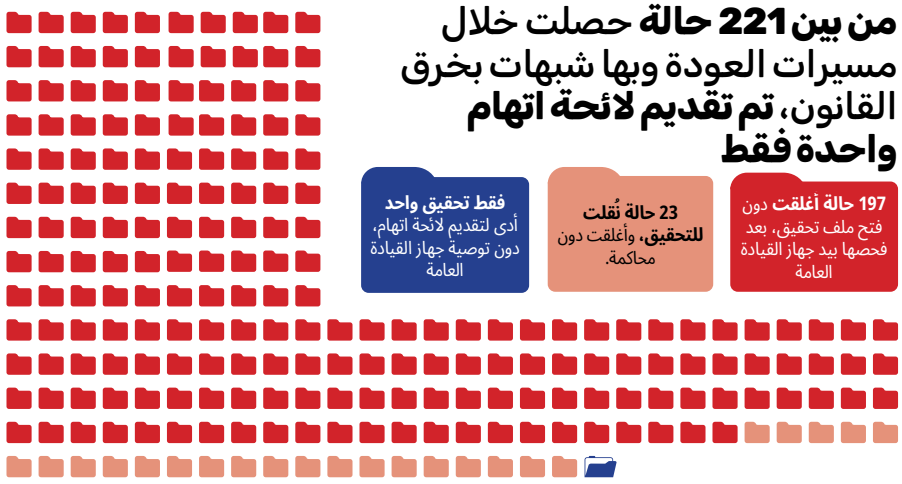


*حتى نيسان 2024، 12.4% من الحالات التي صدرت منها الشبهة بخرق القانون الدولي كانت ما تزال في مراحل الفحص: 20 حالة تحت فحص الجهاز، 11 حالة تحت فحص النيابة العسكرية بعد التحقيق

## معركة "سيف القدس"

في 10.5.2021، بدأت دولة إسرائيل عدواناً عسكرياً واسع النطاق في قطاع غزة سمّتهُ "حملة حارس الجدران". خلال الحملة التي استمرت 11 يوم، قامت قوات الأمن الإسرائيلية بتفجير مئات المواقع في أنحاء قطاع غزة بينها بنى مدنية، أحياء وأبراج سكنية، مدارس ومستشفيات.[84] حسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، قُتل 250 فلسطيني نتيجة للقصف الإسرائيلي خلال شهر أيار 2021، بينهم 119 مدني، منهم 64 ولد. جُرح أكثر من ألفين فلسطيني، بينهم 685 ولد و- 480 امرأة. خلال الهجوم، تم هدم 2173 بيت وتسبب الضرر لعشر مستشفيات. حسب المعطيات التي جمعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نتيجة للصواريخ التي أُطلقت على إسرائيل من قطاع غزة، قُتل جندي إسرائيلي واحد و-12 مدنيين إسرائيليين، بينهم ولدين.[85]

توصلت عدد من منظمات حقوق الإنسان للاستنتاج أن الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة والتي تم بها قصف مراكز مكتظة بالسكان ومباني تحتية مدنية ، والتي أدت في الكثير من الأحيان لمقتل المدنيين وخصوصاً الأولاد،

84 OCHA, Gaza Strip: Escalation of hostilities 10-21 May 2021 (May 2021) نيو يورك تايمز، أي-بي، "لا تُستخدم لأهداف عسكرية": في غزة يتهمون إسرائيل بإيذاء المستشفيات بشكل مقصود"، هآرتس، 18.5.2021. (بالعبرية).

85 حسب مكتب الأمم المتحدة انتمى 77 من القتلى لمجموعات مسلّحة وهنالك خلاف على انتماء 54 من القتلى (مدنيين أم مقاتلين). لقراءة المزيد: موقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (زيارة أخيرة للموقع في 8.4.2024). وثّقت منظمة "بتسيلم" معطيات مشابهة وتقول انه خلال "حملة حارس الجدران" قُتل 233 فلسطيني من بينهم 137 مدني منهم 54 قاصر و38- امرأة. موقع "بتسيلم" (زيارة أخيرة للموقع في 8.4.2024). مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، غزة بعد تصعيد أيار مايو (تشرين ثاني 2021).

حصلت عن طريق خرق القانون الإنساني الدولي وتعتبر جرائم حرب.[86] طالبت منظمة العفو الدولية المحكمة الجنائية الدولية بالبدء بالتحقيق ضد إسرائيل بشبهة تنفيذ جرائم الحرب بعد سلسلة من القصف الإسرائيلي لتجمعات سكنية وأحياء مكتظة.[87]

إصابة عمارة نتيجة للقصف الإسرائيلي، مدينة غزة، 12.5.2021. تصوير: أكتيفستيلس.

حسب المعطيات التي أرسلها الجيش ل"ييش دين"، 84 حالة حصلت خلال "حارس الجدران" تم تمريرها لفحص جهاز القيادة العامة و "كل حدث من الممكن أن يتطرّق لعدد من المتضررين (قتلى أو جرحى)".[88] من المعطيات التي وصلت "ييش دين"، يظهر انه حتى أبريل 2023، أكمل الجهاز فحص 77 حالة: 41 حالة تم نقلها لفحص النيابة العسكرية (في 40 منها لم يتم التوصل لقرار بإغلاق الملف أو فتح ملف تحقيق) وفي 36 حالة تم التوصل للقرار بإنهاء المعالجة دون فتح ملف تحقيق بعد فحص الجهاز. يظهر من رد الجيش أنه تقريباً بعد عامين من العدوان، كانت ما زالت سبع حالات تم تمريرها للجهاز في المرحلة الأولية من الفحص، والذي هدفه القيام بالفحص السريع والأولي بشأن ظروف الأحداث ونقلها لقرار النيابة العسكرية. هذا يعني أنه تقريباً بعد عامين من العدوان

86 أنظروا مثلا: بتسيلم، قتل المدنيين المحاصرين وتدمير واسع النطاق للبنى والمنشآت الحيوية: إسرائيل ترتكب جرائم حرب في قطاع غزة، 15.5.2021. HRW، غزة: جرائم حرب على ما يبدو خلال قتال مايو/ أيار، (تموز 2021).

87 Amnesty International, Israel/ OPT: Pattern of Israeli attacks on residential homes in Gaza must be investigated as war crimes (17.5.2021).

88 الناطق باسم الجيش ل"ييش دين"، رد على طلب حسب قانون حرية المعلومات، 26.4.2022. (بالعبرية).

الإسرائيلي الذي قاد لادعاءات جاسمة بخرق قوانين القتال، 56% من مجمل الأحداث التي كانت بها شبهة لخرق القانون الدولي ونقلت لفحص الجهاز ما زالت في مراحل فحص الجهاز او ما زالت تنتظر قرار النائب العسكري.[89]

يظهر من معطيات الجيش ان حالة واحدة فقط وصلت لمرحلة فتح ملف التحقيق الجنائي خلال "حارس الجدران" بعد نقلها لفحص الجهاز. يجري الحديث عن حدث في 19 أيار قام به ضابط قسم الدبابات، لواء بدرجة نائب، بالأمر بإطلاق النار تجاه فلّاحين فلسطينيين على عكس تعليمات الجيش. نتيجة لإطلاق النار، قُتل حسن سامي البورنو بينما سقى حقله. أدى التحقيق الى تقديم لائحة اتهام ضد اللواء بتسبب للموت بسبب الإهمال، لكن "ييش دين" لا تعلم إن تمت إدانة الجندي وما هو الحكم الذي تلقاه. بالإضافة، نشرت صحيفة "هآريتس" أن الجيش اتخذ خطوات قياديّة ضد خمسة لواءات كانت لهم يد بمقتل الأبرياء أثناء "حارس الجدران". حسب أقوال الناطق بلسان الجيش، يجري الحديث عن "ثلاثة أحداث حصلت خلال الحملة" وبها "تمت مهاجمة أهداف عسكرية عن طريق الخروج عن القواعد المُلزمة التي أقرت". بعد الأحداث التي أدت لوفاة المدنيين تم توبيخ اللواءات قيادياً.[90]

* فحص جهاز القيادة العامة جميع الحالات
**حتى نيسان 2023، ما زالت 56% من الحالات التي تم نقلها لفحص جهاز القيادة العامة تحت الفحص: 7 حالات تحت فحص جهاز القيادة العامة، 40 حالة تحت فحص النيابة العسكرية بعد أن قام جهاز القيادة العامة بفحصها

89 الناطق باسم الجيش ل"ييش دين"، رد على طلب حسب قانون حرية المعلومات، 12.7.2023. (بالعبرية)
90 ينيف كوبوبيتش، "جيش الدفاع يتخذ خطوات قيادية تجاه لواءات كانت لهم يد بقتل الأبرياء خلال "حارس الجدران"، **هآرتس**، 11.7.2023. (بالعبرية).

# تلخيص

إن حرب إسرائيل على غزة هي واحدة من الحروب الأكثر دماراً في العالم خلال القرن ال-21. لقد خسر عشرات الآلاف من المدنيين، الكثير منهم النساء والمسنين والأولاد، حياتهم نتيجة لسياسة القوة الإسرائيلية التي تشمل القصف بالقذائف والطيارات. كشفت تقارير صحفية ان الجيش الإسرائيلي استخدم تكنولوجيا قامت بإدانة عشرات الفلسطينيين ومن يحيطهم بالموت، وهكذا محت عائلات كاملة عن العالم. سياسة القوة الإسرائيلية هذه أدت الى التدمير الممنهج لبنى كانت أساسية للحياة المدنية في غزة مثل المستشفيات، المدارس، المساجد والأحياء السكنية التي مُحيت أيضاً عن العالم. يحذّر الخبراء من الكارثة الإنسانية نتيجة للتجويع المقصود ومنع المساعدات الإنسانية الضرورية لسكان غزة. من الممكن ان يموت عشرات الآلاف الآخرين من الجوع والمرض.[91] قام عدد كبير من منظمات حقوق الإنسان بالحديث عن الإمكانية الحقيقية بتنفيذ إسرائيل لجرائم حرب ولخرقها لقوانين القتال في غزة. أثناء كتابة هذه الأسطر تجري دعوى في المحكمة الجنائية الدولية ضد إسرائيل بتهمة تنفيذ الإبادة الجماعية. طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بإصدار أوامر اعتقال ضد رئيس الحكومة الإسرائيلي ووزير الدفاع الإسرائيلي بتهمة تنفيذ جرائم حرب والجرائم ضد الإنسانية.

على ما يبدو، لا يمكننا أن نعلم بالضبط كيف ستقوم أجهزة فرض القانون الإسرائيلية بالتعامل مع شبهات بهذه الدرجة من الجدية والحجم بخرق القانون الدولي. مع ذلك، وبالمقابل لكمية الشبهات الكبيرة واستناداً على تجربة الماضي، هنالك شك كبير بقدرة إسرائيل على التحقيق بشكل مستقل وعادل بالشبهات بخرق القانون الدولي خلال "السيوف الحديدية". ان متابعة عمل جهاز فرض القانون العسكري بما يتعلق بالحملات العسكرية والأحداث المهمّة التي حدثت في غزة في العقد الأخير، توصلنا للاستنتاج المؤسف ان جهاز فرض القانون أثبت انه غير معني بالتحقيق اللائق بشبهات تنفيذ جرائم الحرب، وبالتأكيد عدم التحقيق بقرارات إدارة استعمالها للقوة.

من هنا، فان حقيقة امتناع جهاز فرض القانون عن التحقيق ومحاكمة صانعي السياسة والضباط أصحاب الرتب العالية الذين وضعوا سياسة اسرائيل لاستخدام القوة، تحجب السؤال بشأن كيف ستقوم إسرائيل بالتحقيق بشأن تنفيذ جرائم الحرب خلال الحرب على غزة. صانعو القرارات وواضعو السياسات هؤلاء هم المسؤولون بشكل مباشر عن الموافقة على استعمال الأسلحة الثقيلة في أحياء سكنية مكتظة، والتي أبقت ضرر جانبي عظيم الحجم لدرجة الشبه الكبير بأنه غير تناسبي ، وهم نفس الذين توجد بشأنهم مؤشرات بأنهم منعوا ادخال المساعدات الإنسانية الضرورية، وهم الذين اتهموا بالتعريف عن مناطق في قطاع غزة ك"مناطق تدمير". إن تم بالفعل وضع سياسة هدامة بهذه الدرجة، سيبقى صانعي القرار في الحكومة والجيش معفيين على ما يبدو من المسؤولية الجنائية عن أعمالهم وأعمال من ينصاع لهم. المستشارة القضائية للحكومة والنيابة العسكرية، الجسمين المسؤولين عن التحقيق بشبهات بخرق القانون الدولي، هم الجسمان اللذان وافقا ويستمرا بالموافقة على سياسة الحصار وسياسة إطلاق النار التي أودت بحياة الكثيرين وسمات الهجمات التي أدت لمقتل غير تناسبي للمدنيين الفلسطينيين ومنها علت الشبهات بأنه تصل لجرائم حرب. على ما يبدو، كانت المستشارة القضائية للحكومة

91 نيطع أحيطوف، "نووي على غزة؟ من الممكن أن يكون هذا أكثر خطورة"، **هآرتس**، 27.3.2024. (بالعبرية)

والنائبة الرئيسية اللواتي تقفا على رأس جهاز فرض القانون المدني والعسكري (بالملائمة)، تتواجدا في وضعية تناقض المصالح البنيوي بالنسبة للسؤال المتعلّق بالتحقيق مع ومحاكمة المسؤولين عن السياسة والأعمال التي تصدر منها الشبهات بخرق القانون الدولي. من المفروض ان تراقب محكمة العدل العليا في إسرائيل أجهزة فرض القانون. في الوضعية الموجودة اليوم لن تقوم دولة إسرائيل بالعمل بشكل لائق للتحقيق بشبهات تنفيذ جرائم الحرب الناتجة من الحرب على غزة.

تدل نتائج عمل جهاز فرض القانون في إسرائيل في العقد الأخير على انه حتى في الحالات التي يقوم جهاز فرض القانون العسكري بفحصها، لا يتم بها التحقيق بشكل لائق. في نهاية المطاف، جهاز القيادة العامة لفحص الحالات الاستثنائية، وهو الجسم المسؤول عن الفحص الأولي للشبهات بخرق القانون الدولي، يُستعمل بالأساس كجهاز لطمس مخالفات الجنود. المعطيات تتحدث بنفسها: على حد علم "ييش دين"، من بين جميع الشكاوى التي تم نقلها للجيش بشأن ثلاثة أحداث عسكرية مهمّة في غزة، على الأقل 664 شكوى نُقلت لفحص جهاز القيادة العسكرية. 542 (81.6%) من هذه الحالات أغلقت دون البدء بالتحقيق الجنائي. فقط 41 حالة (6%) أدت لفتح ملف تحقيق جنائي (19 تحقيق) بعد فحص جهاز القيادة العامة. حتى كتابة هذه السطور، يتلخّص عمل الجهاز على طول تقريباً عقد بشأن ثلاثة عمليات عسكرية على قطاع غزة، وصل تحقيق واحد لتقديم لائحة اتهام، أي انه فقط 0.17% من الحالات التي قام الجهاز بفحصها ونتيجتها معروفة (573) أدت للمحاكمة. ما حدث فعلياً هو انه من بين مئات الأحداث التي تصدر منها الشبهات بخرق القانون الدولي، عدوانين عسكريين وحملة لقمع المظاهرات أدوا لتقديم ثلاث لوائح اتهام فقط، اثنان منهما تم فتحهم دون تدخل الجهاز.

المعطيات المفصّلة في هذا التقرير، وقيود جهاز فحص الوقائع الذين وصفت أعلاه تجعلنا نتساءل بالنسبة لقدرة جهاز فرض القانون العسكري بالتعامل مع التهم بتنفيذ جرائم حرب خلال العدوان الحالي. يتميّز عمل الجهاز الذي يتم تمرير غالبية الشبهات بخرق القانون الدولي بالمماطلة، والتي تخرق أحياناً جميع الإطارات الزمنية التي وضعها الجيش بنفسه. مثلاً، في عام 2022 كان الجهاز ما زال يفحص حالات تم نقلها لفحصه عام 2014، بينما يفترض ان يقوم الجهاز بالقيام بفحص الوقائع السريع خلال أسابيع قليلة قبل قرار النيابة العسكرية بفتح ملف تحقيق أم لا. إن المماطلة الشديدة هذه في الأوقات تعني ان المماطلة والامتناع عن التحقيق الجدي والناجع في حالات تعلو منها شبهات بخرق القانون الدولي، تخدم المصلحة الاسرائيلية.

بالإضافة وكما قيل أعلاه، لا يُستعمل الجهاز فقط كوسيلة لفحص الشبهات بتنفيذ جرائم الحرب بل أنه يُستعمل كوسيلة لتحسين القدرات العسكرية الميدانية. الوظيفة الثنائية لعمل الجهاز تضر بالضرورة من قدرته على القيام بفحص لائق للأحداث التي تصدر منها شبهات بخرق القانون، بما يسبب بالشك بقدرة الجهاز على الفحص اللائق للأحداث التي سيتم نقلها له خلال الأشهر القادمة. إضافة لذلك، فان عمل الجهاز وعملية التوصل للقرار بالتوصية على إغلاق الملفات هي سريّة، لا تتعرض للنقد الجمهوري ولا يمكن استعمالها للتحقيقات المستقبلية. هذا يعني أنه أي ملف تحقيق سيتم فتحه بعد فحص الجهاز سوف يضطر بجمع الإفادات والأدلة مجدداً بعد ان قام طاقم الجهاز بعمل ذلك.

يصدر من متابعة "ييش دين" لعمل جهاز فرض القانون الإسرائيلي وخصوصاً عمل جهاز القيادة العامة انه يتم الرد على الشبهات بتنفيذ جرائم الحرب على النحو التالي في إسرائيل:

- الإمتناع عن التحقيق مع صانعي القرارات والسياسات أصحاب الرتب العالية في الحكومة والجيش والنيابة العسكرية المسؤولين عن وضع سياسة استعمال القوة. لا ينتقد جهاز فرض القانون هؤلاء.

- الإمتناع عن الفحص اللائق والناجع يماطل الجهاز عمله ويتم إغلاق غالبية الملفات التي يفحصها دون القرار بفتح ملف تحقيق جنائي.

- إعطاء الحصانة التامة تقريباً للضباط والجنود الذين يؤذون الفلسطينيين: تقريباً صفر لوائح اتهام مقارنة بعدد الشكاوى المتعلقة بمخالفات الجنود والضباط، وفي الحالات النادرة التي تتم بها الإدانة يكون الحكم طفيفاً وحتى سخيفاً مقارنة بالتهمة.

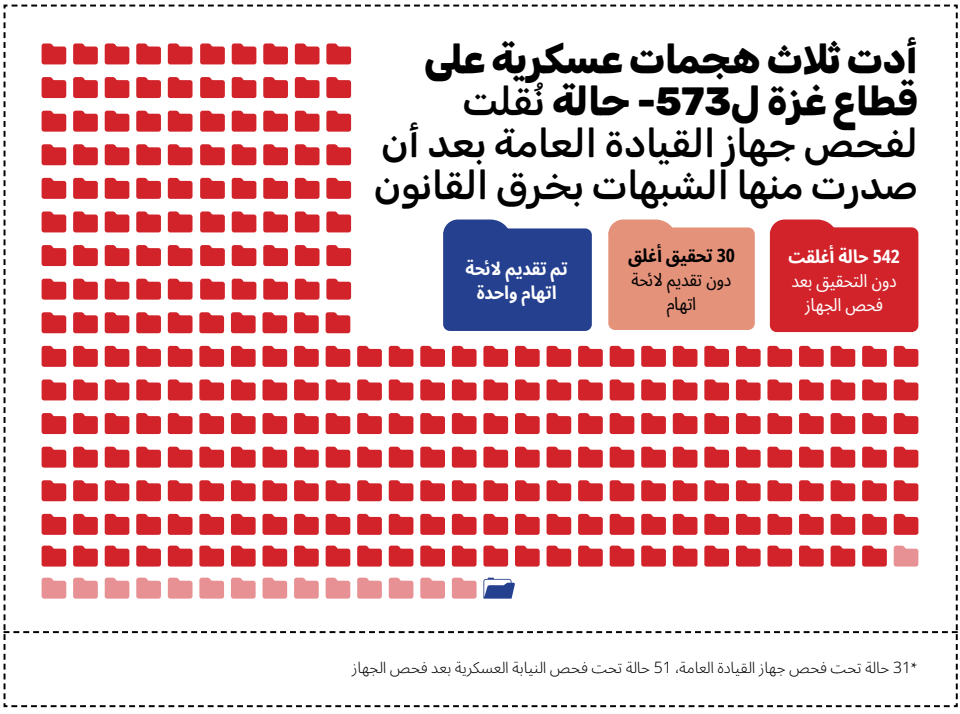


*31 حالة تحت فحص جهاز القيادة العامة، 51 حالة تحت فحص النيابة العسكرية بعد فحص الجهاز

جهاز فرض القانون العسكري لم يتعامل أبداً مع حدث كبير مثل الحرب الحالية على غزة ومع هذا العدد الضخم من الشبهات بخرق القانون الدولي. على ما يبدو، سوف تضطر أجهزة فرض القانون الآن بفحص آلاف الأحداث التي حدثت في الأشهر الأخيرة وتوجد بها شبهات بخرق القانون الدولي. على ضوء تحليل عمل جهاز فرض القانون في عمليات عسكرية سابقة، هنالك شك كبير بقدرة او رغبة إسرائيل على القيام بتحقيق جدي وناجع بشأن الشبهات بخرق قوانين القتال خلال حرب "السيوف الحديدية". هذا وعلى الرغم من جهودها بالادعاء ان أجهزة فرض القانون الإسرائيلية جاهزة وقادرة على فحص الادعاءات بخرق القانون الدولي بشكل ناجع.

ينضم هذا التقرير الى تقارير سابقة ل"ييش دين" كشفت الفشل المستمر لجهاز فرض القانون العسكري بشأن شبهات مخالفات نفذتها قوات الأمن بحق لفلسطينيين. من المعطيات التي عُرضت هنا يصدر الشك بأن العمل الأساسي لجهاز فرض القانون العسكري بشكل عام وجهاز القيادة العامة بشكل خاص هو الحفاظ على مظهرية جهاز يعمل وذلك بهدف التهرّب من التحقيق اللائق بالشبهات بتنفيذ جرائم الحرب. هذا هو نفس المظهر الذي تستعمله إسرائيل للادعاء ضد تدخّل أجهزة فرض القانون الدولية والرفض للنقد الخارجي.

ليست هنالك الكلمات الكافية لوصف الكارثة التي يعيشها سكان غزة. الجوع والمرض يهدّدان الآن من نجوا من الهجمات العسكرية. كما أظهرنا، سياسة الحرب الإسرائيلية، التي تشمل سياسة اطلاق النار الإسرائيلية، تتمتع منذ أعوام من انعدام المسؤولية وهكذا تعطي الحصانة للجنود والضباط من المحاكمة. هذا الوضع أبقى سكان غزة عديمي الحماية وتمت استباحة حياتهم بسبب السياسة الإجرامية التي تنفذها إسرائيل بحق حياة الانسان، وهي سياسة حظيت بدعم جهاز فرض القانون بأكمله والذي وافق على هجومات يظهر بأنها تتناقض بشكل تام مع القانون الدولي. هنالك شك كبير إن كان الجهاز الذي فشل فشلاً ذريعاً في الماضي سيستطيع الآن بالقيام بالفحص اللائق بالشبهات الجدية وواسعة النطاق التي خلفتها الحرب الحالية على غزة.

على دولة إسرائيل العمل على وقف القتال بشكل فوري، السماح بإدخال المساعدات الضرورية الى غزة والاستجابة للكارثة الإنسانية التي تحدث بها، العمل على إعادة بناء القطاع والسماح بتحقيق لائق للشبهات بخرق القانون الدولي التي حدثت خلال الحرب. تعتقد "ييش دين" أن التحقيق الخارجي المستقل بالشبهات بخرق القانون من جهة إسرائيل، بما يشمل التحقيق مع صانعي القرار والضباط في الرتب العليا، هو أمر ضروري لوقف خسارة حياة الإنسان تحت ظل ثقافة الحصانة الإسرائيلية البنيوية في جهاز فرض القانون الإسرائيلي. يستطيع تحقيق من هذا النوع زيادة الحماية لحقوق الانسان الفلسطيني والاسرائيلي بشكل كبير والمساعدة بإعادة بناء المنطقة.

# ملحق: تفصيل المعطيات

## عمل جهاز القيادة العامة

| | "الجرف الصامد" حتى أيلول 2022 | "مسيرات العودة" حتى نيسان 2024 | "حارس الجدران" حتى نيسان 2023 | المجمل |
|---|---|---|---|---|
| حالات تم نقلها لفحص جهاز القيادة العامة | 330 | 250 | 84 | 664 |
| ملفات انتهت بنتيجة معروفة | 316 | 220 | 37 | 573 |
| حالات انتهت دون فتح ملف تحقيق جنائي بعد فحص الجهاز | 309 | 197 | 36 | 542 |
| حالات ما زالت تحت فحص الجهاز (لحد علم "ييش دين") | 4 | 20 | 7 | 31 |
| حالات ما زالت تحت فحص النيابة (على حد علم "ييش دين") | 10 | 11 | 40 | 61 |
| حالات تم نقلها للتحقيق الجنائي بعد فحص الجهاز | 7 | 33 (أدت الى 11 تحقيق) | 1 | 41 |
| حالات أدت للتحقيق وتم إغلاقها دون المحاكمة | 7 | 23 (11 تحقيق) | 0 | 30 |
| ملفات تحقيق أدت لتقديم لائحة اتهام | 0 | 0 | 1 | 1 |

## حالات أدت للبدء بالتحقيق دون توصية الجهاز

| | "الجرف الصامد" | مسيرات العودة | "حارس الجدران" | المجمل |
|---|---|---|---|---|
| حالات تم نقلها للتحقيق دون توصية الجهاز | 24 | 3 | 0 | 27 |
| تحقيقات تم إغلاقها | 23 | غير معروف | 0 | 23 |
| تحقيقات أدت لتقديم لوائح اتهام | 1 | 1 | 0 | 2 |
| ملفات أغلقت بنتيجة معروفة | 24 | 1 | 0 | 25 |

## مجمل الأحداث التي أدت لفتح ملف تحقيق جنائي بعد الحملات العسكرية على غزة 2014-2021

| | "الجرف الصامد" | مسيرات العودة | "حارس الجدران" | المجمل |
|---|---|---|---|---|
| حالات تم نقلها للتحقيق الجنائي | 31 | 36 *انظروا التفصيل ص. 24 | 1 | 68 |
| تحقيقات جنائية أغلقت | 30 | 11 تحقيقات (23 حالات) | 0 | 41 |
| تحقيقات جنائية أدت لتقديم لوائح اتهام | 1 | 1 | 1 | 3 |
| حالات أُغلقت بنتيجة معروفة بعد فحص الجهاز أو فتح ملف تحقيق دون توصية الجهاز | 340 | 221 | 37 | 598 |